دور المراجع في الرقابة على ممارسات إدارة الربح
"دليل استقرائي من البيئة المصرية"

د/ الرفاعى إبراهيم مبارك
مدرس بقسم المحاسبة والمراجعة
كلية التجارة جامعة طنطا

ملخص البحث:

تناول هذا البحث دراسة وتحليل دور المراجع الخارجى كوكيل عن الملاك والأطراف الأخرى فى الرقابة على جودة الأرقام المحاسبية المنشورة خاصة رقم صافى الربح. حيث كان الهدف الأساسى للبحث تحديد ما إذا كان المراجع يساعد الإدارة فى تطبيق الممارسات المحاسبية الخاصة بالتأثير على رقم صافى الربح أم أن الإدارة تخدعه كما تخدع الملاك والأطراف الأخرى وبالتالى يعجز عن اكتشاف تلك الممارسات. ولتحقيق هذا الهدف حدد الباحث ثلاث متغيرات يمكن أن تؤثر على موقف المراجع من الممارسات المحاسبية التى تتخذها الإدارة للتأثير على رقم صافى الربح هى: ١. حجم مكتب المراجعة ، ٢. حجم الأتعاب التى يتقاضاها المراجع من الشركة نظير تقديمه لخدمات أخرى غير خدمات المراجعة كنسبة من إجمالى حجم الأتعاب ، ٣. تقدير المراجع لمسئوليته القانونية. وقد تم استطلاع آراء الوسط المهنى فى جمهورية مصر العربية عن موقف المراجع وتأثير المتغيرات الثلاثة المذكورة عليه وجاءت نتائج البحث على النحو التالى:

١. تمثل المصالح الذاتية للإدارة الدافع الأساسي وراء قيامها بتطبيق ممارسات محاسبية خاصة للتأثير على رقم صافى الأرباح.
٢. تستطيع مكاتب المراجعة الكبيرة الكشف عن الممارسات المحاسبية التى تتبعها الإدارة للتأثير على رقم صافى الأرباح ، لكن اتخاذ القرار بالتقرير عنها من عدمه تتحكم فيه المصالح الذاتية للمراجع. لذلك توجد علاقة عكسية بين حجم مكتب المراجعة واحتمالات وجود ممارسات محاسبية مؤثرة على رقم صافى الأرباح غير معلومة للمراجع.
٣. تزداد احتمالات قيام الإدارة بتطبيق الممارسات المحاسبية الخاصة بالتأثير على رقم صافى الأرباح مع عدم التقرير عنها إذا كان المراجع يقدم لها خدمات أخرى غير خدمات المراجعة تفوق الأتعاب عنها أتعاب عملية المراجعة الأساسية.
٤. تزداد احتمالات قيام المراجع بالتقرير عن الممارسات المحاسبية التى تطبقها الإدارة للتأثير على رقم صافى الأرباح ، وبالتالى تنخفض فرصة قيام الإدارة بتطبيق هذه الممارسات ، إذا أدرك المراجع أن هناك احتمالات لتعرضه لمسئولية قانونية إذا لم يقرر عن هذه الممارسات.

فى هذا البحث استخدم الباحث اصطلاح ممارسات إدارة الأرباح ، واصطلاح الممارسات المحاسبية التى تطبقها الإدارة للتأثير على رقم صافى الأرباح لتقدم نفس المعنى.

١. إطار البحث:

تناول الباحث فى هذا الجزء عرض للإطار العام للبحث والذى تم تقسيمه الى سبعة أقسام فرعية. يعرض الباحث فى القسم الأول مقدمة البحث بينما يقدم فى القسم الثانى مشكلة البحث وفى القسم الثالث تساؤلات البحث ثم يتناول فى القسم الرابع أهداف البحث وفى القسم الخامس أهمية البحث ويعرض فى القسم السادس حدود البحث وفى الجزء السابع منهجية البحث وتنظيمه.

١-١. مقدمة:

إن مهنة المحاسبة والمراجعة من المهن التى لها دورا بارز في الاقتصاد القومي لأي دولة لما لها من تأثير على القرارات الاقتصادية التى يتخذها الأفراد والمؤسسات. فمهنة المحاسبة والمراجعة تضفي الثقة في المعلومات المحاسبية التى يفترض أن تكون الأساس في اتخاذ تلك القرارات الاقتصادية. ولذلك فإن مهنة المحاسبة والمراجعة يفترض أن تلعب دورا أساسيا في إعادة توزيع الثروة بين الأفراد والمؤسسات التى تتعامل في الأسواق المالية. إلا أن هذا الدور المفترض لمهنة المحاسبة والمراجعة اصبح محل شك لما شهدته العديد من الدول خاصة الولايات المتحدة الأمريكية من انهيار العديد من الشركات الكبرى خلال السنوات القليلة الماضية لعل اشهرها شركات Enron, World Com, Global Crossings, Homestore, Qwest, Xerox, Tyco, and Adelphia (Antel 2002) . ولما كانت هذه الشركات يتم مراجعتها عن طريق كبرى شركات المراجعة في العالم فقد تعرضت مهنة المحاسبة والمراجعة لهجوم شديد بسبب تلك الانهيارات المتتالية. وقد أجمعت معظم أراء المهتمين بتلك القضية على أن قيام الادارة بتطبيق ممارسات محاسبية معينة للتلاعب فى الأرقام المحاسبية المنشورة وخاصة رقم صافى الربح تعد السبب الأساسي للانهيارات المفاجئة

لمعظم هذه الشركات. وكان من الطبيعي أن يتبع ذلك تساؤل هام هو، أين كان المراجع الخارجي ولجان المراجعة عندما قامت الادارة بتلك الممارسات؟ ولماذا لم يقم المراجع بالكشف عن تلك الممارسات ومنع الإدارة من تطبيقها أو التقرير عنها؟. وللرد على هذه التساؤلات رأى البعض أن الادارة عندما تقوم بممارسات إدارة الأرباح فإنها تكذب على المراجع الخارجي ولجان المراجعة والمستثمرين والعاملين (Magrath and weld, 2002). بينما رأى البعض الآخر أن عدم كشف المراجع عن تلك الممارسات والتقرير عنها يرجع لعدم جودة عملية المراجعة(Ebrahim, 2001) . ورأى البعض الآخر أن المراجع يعد متورطا مع الادارة في عمليات إدارة الأرباح وذلك بتقديمه خدمات غير خدمات المراجعة تساعد الادارة على القيام بممارسات إدارة الأرباح (Frankel, et al, 2002) .

١-٢. مشكلة البحث:

لقد أصبح من المتعارف عليه في الفكر المحاسبي أن الادارة عندما تقوم بإعداد القوائم المالية فإنها تلجأ إلى استخدام التقدير الشخصى وكذلك المرونة فى تطبيق المبادىء المحاسبية المتعارف عليها بهدف التأثير على الأرقام المحاسبية المنشورة ، وهذا ما اصطلح على تسميته في الفكر المحاسبي Accounting Manipulation. ولما كان الهدف الأساسي للإدارة من وراء ذلك هو التأثير على رقم صافى الأرباح فقد ظهر اصطلاح أخر للتعبير عن هذه العملية هو اصطلاح إدارة الأرباح Earnings Management . وقد قدم الفكر المحاسبي أدلة ميدانية على قيام الادارة باستخدام الممارسات المحاسبية بغرض التأثير على رقم صافى الأرباح وبالتالي أسعار الأسهم. ولعل ما ذكره (Magrath & Weld, 2002) من أن قيمة سهم شركة Enron كانت ٩٠,٧ دولار انخفضت الى ٠,٦٨ بعد أن قامت هيئة تنظيم تداول الأوراق المالية SEC بفحص الممارسات المحاسبية التى اتبعتها إدارة الشركة يعد من أقوى الأدلة الميدانية

التى قدمها الفكر المحاسبي على قيام الادارة باستخدام الممارسات المحاسبية بغرض التأثير على رقم صافى الأرباح وبالتالى أسعار الأسهم. كما ذكر Magrath & Weld أيضا أن هيئة تنظيم تداول الأوراق المالية كشفت خلال السنوات الثلاثة الماضية الممارسات المحاسبية الخاصة بإدارة الأرباح والتى تتعدى حدود المرونة فى تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها .

وفى هذا الصدد ألقت بعض الآراء اللوم على المراجعين لعدم تمكنهم من اكتشاف وتصحيح الممارسات المحاسبية التى تؤدى الى التأثير على رقم الأرباح. في حين رأى البعض الآخر أن الادارة تخدع المراجعين الخارجيين وأيضا لجان المراجعة والمستثمرين لكي تتمكن من تحقيق أهدافها الذاتية. وبصرف النظر عن من يتحمل المسئولية فإن إدارة الأرباح والتلاعبات المحاسبية التى لا يمكن اكتشافها تؤدى الى خسائر كبيرة للمتعاملين في سوق الأوراق المالية. وقد أثبتت الأدلة العملية حجم هذه الخسائر أيضا حيث بلغت هذه الخسائر حسب أحد التقارير ما قيمته ٣٤ بليون دولار خلال ثلاثة أيام فقط من الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح في ثلاث حالات تعد من أكثر حالات إدارة الأرباح سوءا في عام ٢٠٠٠ هي شركات:

Lucent Technologies; Cendant and Microstrategy (Financial Executives International Report (FEI)).

وقد أشارت هيئة تنظيم تداول الأوراق المالية SEC الى أن التلاعب في تطبيق المبادئ المحاسبية الذى اتبعته الإدارة في الشركات الثلاث المذكورة يعد شكل سيئ لإدارة الأرباح Abusive Earnings Management يصل الى حد الغش الكامل Outright Fraud . وقد بدأت الشركات الثلاث في عملية الغش هذه بإتباع ممارسات إدارة الأرباح بغرض الحفاظ على مستوى الدخل Income Smoothing لتحقيق الاتفاق مع التنبوءات الداخلية أو الخارجية الخاصة بأرباحها وتوقعات المحللين الماليين. وقد رأت هيئة تنظيم تداول الأوراق المالية أيضا أن

ممارسات إدارة الأرباح يمكن أن تصمم إما لغرض مساعدة الادارة على الوفاء بالتزاماتها تجاه المراهنين Stakeholders أو لخداع المستثمرين. وقد اقترحت لجنة تنظيم تداول الأوراق المالية مداخل تحليلية للكشف عن ما أسمته بإدارة الأرباح السيئة Abusive Earnings Management. بالإضافة الى أن مهنة المحاسبة اتخذت خطوات لتعليم المحاسبون ممارسات إدارة الأرباح وتأثيرها على النتائج وكيفية الكشف عنها.

مع هذا الاهتمام الذى شهدته قضية إدارة الأرباح من جانب المنظمات المهنية والباحثين فى الدول المتقدمة بدأ الحديث عن دور المراجع فى الرقابة على جودة الأرقام المحاسبية المنشورة خاصة رقم صافى الأرباح. وأصبح التساؤل المطروح هو لماذا لا يقوم المراجع باكتشاف الممارسات الخاصة بإدارة الأرباح والتقرير عنها كمؤشر مبكر لتعرض الشركات لمشاكل مالية قد تؤدى بها الى الإفلاس.

تمشيا مع تطور الفكر المحاسبي في هذه المنطقة البحثية تتمثل مشكلة هذا البحث فى دراسة موقف المراجع من ظاهرة إدارة الأرباح فى الشركات المساهمة والعوامل المؤثرة عليه كأحد أهم وسائل الرقابة على جودة الأرقام المحاسبية المنشورة. إن ذلك يتضمن تحديد ودراسة دوافع الإدارة نحو التلاعب فى الأرقام المحاسبية وخاصة رقم صافى الربح وموقف المراجع من ذلك وهل الإدارة تخدع المراجع كما تخدع باقى مستخدمى القوائم المالية أم أن المراجع يساعد الإدارة على القيام بممارسات إدارة الأرباح فى سبيل تحقيق أهدافه ومصالحه الذاتية.

١-٣. تساؤلات البحث:

يمكن صياغة مشكلة البحث فى التساؤلات التالية:

١. ما هى دوافع الادارة لاتباع ممارسات خاصة للتأثير على رقم الأرباح؟
٢. هل تلجأ الإدارة الى خداع المراجع عند قيامها بالتأثير على رقم الأرباح؟ أم أن المراجع يساعد الإدارة على تنفيذ الممارسات الخاصة بالتأثير على رقم الأرباح وبالتالى يعتبر مشاركا للإدارة فى خداع الأطراف الأخرى؟
٣. ما هى العوامل التى تؤثر على موقف المراجع من الممارسات المحاسبية التى تطبقها الإدارة بغرض التأثير على رقم صافى الأرباح.
٤. هل يعد قيام المراجع بتقديم خدمات غير خدمات المراجعة عاملا مساعدا للإدارة على القيام بالممارسات الخاصة بالتأثير على رقم الأرباح؟
٥. ما هو الدور الذى يجب أن يلعبه المراجع للحد من ممارسات الإدارة الخاصة بالتأثير على رقم الأرباح؟ وكيف يمكن تفعيل هذا الدور؟.

١-٤. أهداف البحث:

يتمثل الهدف الأساسى لهذا البحث فى تحديد ودراسة العوامل المؤثرة على دور المراجع الخارجى فى الرقابة على جودة الأرقام المحاسبية التى يتم التقرير عنها خاصة رقم صافى الأرباح. وتقديم دليل ميدانى من الوسط المهنى فى جمهورية مصر العربية عن موقف المراجع الخارجى فيما يتعلق بظاهرة قيام الإدارة باتباع ممارسات محاسبية خاصة للتأثير على رقم الأرباح.

إن هذا الهدف يتضمن نقطتين أساسيتين هما:

- تحديد ودراسة دوافع الإدارة نحو اتخاذ ممارسات أو إجراءات معينة من شأنها التأثير على رقم صافى الربح سوء بالزيادة أو النقصان.
- تحديد ودراسة العوامل المؤثرة على موقف المراجع الخارجى من الإجراءات التى تتخذها الإدارة للتأثير على رقم صافى الأرباح.

ويقصد بموقف المراجع الخارجى هنا تحديد ما إذا كان المراجع يساعد الإدارة فى عملية التأثير على رقم صافى الأرباح المقررة وبالتالى ما إذا كان يشترك مع الإدارة فى خداع مستخدمى القوائم المالية وتقرير المراجعة. بمعنى آخر هل يساعد المراجع الإدارة على تطبيق الإجراءات التى من شأنها التأثير على رقم صافى الأرباح؟ أم أن الإدارة تلجأ الى خداع المراجع ولا يستطيع المراجع الكشف والتقرير عن تلك الإجراءات؟.

١-٥. أهمية البحث:

لقد لقيت ظاهرة إدارة الأرباح فى الشركات المساهمة اهتمام من جانب المنظمات المهنية المهتمة بمهنة المحاسبة والمراجعة فى الدول المتقدمة خلال السنوات القليلة الماضي (Livett,1998). وقد اشتد اهتمام المنظمات المهنية بتلك الظاهرة بعد الأدلة العملية على الممارسات المحاسبية الخاطئة التى أمكن الحصول عليها من حالات الإفلاس لبعض الشركات مثل شركة Enron و Worldcom. وتمثل رد فعل المنظمات المهنية فى التوجيهات الحديثة التى قدمتها لجنة تنظيم تبادل الأوراق المالية SEC عن الاعتراف الخاطئ بالإيرادات (SAB 101) والاعتراف الخاطئ بالمصروفات(SABs 100 and 102) وتعريف الأهمية النسبية (SAB 99) . أيضا المعهد الأمريكى للمحاسبين القانونين (AICPA) طالب المراجعين بتقديم تقرير عن التعديلات التى رأوا إجراءها وعن جودة رقم الأرباح الخاص بالعميل (SASs 89 and 90). وحديثا طالبت لجنة

تنظيم تداول الأوراق المالية SEC المدير التنفيذى Chief Executive Officer (CEO) والمدير المالى Chief Financial Officer (CFO) بتقديم شهادة بصحة واكتمال تقاريرهم السنوية والنماذج المختلفة التى تضمنها قانون Oxley الذى صدر عام ٢٠٠٢ فى أعقاب انهيار شركة Enron (Nelson, et, al 2003). بالرغم من هذا الاهتمام الواضح من جانب المنظمات المهنية والباحثين فى الدول المتقدمة بقضية إدارة الأرباح فى الشركات المساهمة إلا أن البعض يرى أن هناك نقص نسبى فى الأبحاث التى تركز على طرق إدارة الأرباح ووسائل الرقابة عليها والحد منها (Healy & Wahlen, 1999; Dechow & Skinner, 2000; McNichols, 2000).

ويكتسب هذا البحث أهميته العلمية باعتبار أن ظاهرة إدارة الأرباح والإجراءات اللازمة للحد منها من القضايا البحثية الحديثة التى لقيت اهتمام كبير من جانب المنظمات المهنية والباحثين فى الدول المتقدمة خلال السنوات القليلة الماضية. إلا أن هذه القضية لم تلقى نفس الدرجة من الاهتمام فى الدول النامية ومنها جمهورية مصر العربية. ولما كان هذا البحث يركز على دور المراجع فى الرقابة على جودة الأرقام المحاسبية المنشورة خاصة رقم صافى الربح فإنه يتمشى مع التطور الطبيعى للفكر المحاسبى فى الدول المتقدمة ويقدم دليلا ميدانيا من الدول النامية وبذلك فإنه يمثل إضافة علمية فى هذه المنطقة البحثية.

أما على المستوى العملى فإن الكشف عن ممارسات الإدارة الخاصة بإدارة الأرباح قد يعد مؤشرا مبكرا لاحتمال تعرض الشركة لمشاكل مالية وبذلك يمكن تجنيب المستثمرين كثير من الخسائر التى قد تحدث نتيجة الانهيار المفاجئ للشركات. هذا بالإضافة الى أن الكشف عن تلك الممارسات والتقرير عنها يدعم فروض سوق رأس المال الكفء ويحقق الشفافية فى الإفصاح المحاسبى والتى تعتبر هدفا يسعى المهتمين بمهنة المحاسبة والمراجعة وأسواق المال الى تحقيقه.

١-٦. حدود البحث:

يركز هذا البحث على دور المراجع الخارجى فى الرقابة ممارسات إدارة الربح. هذا الدور إذا تحقق بالكيفية اللازمة فإنه يحقق درجة عالية من جودة المعلومات المحاسبية المنشورة. ويرجع التركيز على رقم صافى الربح إلي أنه يمثل أهم الأرقام المحاسبية التى يهتم بها متخذى القرارات الاقتصادية. كما أن رقم صافى الربح هو أكثر الأرقام المحاسبية التى ترغب الإدارة فى التلاعب فيه لتحقيق بعض أهدافها الخاصة. ولذلك فإن الحد الأول من حدود هذا البحث هو التركيز على رقم صافى الأرباح دون التعرض للأرقام المحاسبية الأخرى.

حيث أن البيانات المطلوبة لإجراء الدراسة التطبيقية لهذه النوعية من البحوث عادة يكون من الصعب الحصول عليها فى الدول النامية فإن الباحث سوف يلجأ الى استخدام استمارة الاستبيان كوسيلة لاستطلاع رأى مفردات عينة البحث حول دور المراجع فى الرقابة على مثل هذه الممارسات. لذلك فإن دقة النتائج التى يتوصل إليها البحث تتوقف على دقة ردود مفردات العينة. الاستبيان.

أما الحد الثالث فإنه يتمثل فى تحديد عينة البحث حيث يرى الباحث استبعاد مجموعة المراجعين وكذلك مجموعة المديرين فى الشركات المساهمه لأن مشكلة البحث تركز على تحليل سلوكهم تجاه الممارسات الخاصة بالتلاعب فى رقم الأرباح. ولقد وجد الباحث من خلال استفسارات مبدئية أن كلا المجموعتين لن يقدم إجابات موضوعية في هذا الصدد لذلك تم استبعادهم كعينة مستهدفة. وسوف تقتصر عينة البحث على أعضاء هيئة التدريس بالجامعات كممثلين للفكر الأكاديمى والمحللين الماليين ومتخذى قرارات الاستثمار والائتمان فى قطاع البنوك كممثلين لمستخدمى القوائم المالية.

١-٧. منهجية البحث وتنظيمه:

يعتبر هذا البحث من نوعية البحوث الاستقرائية حيث يقوم على استطلاع أراء المهتمين بمهنة المحاسبة والمراجعة وأسواق راس المال فى جمهورية مصر العربية فيما يتعلق بدوافع الإدارة نحو القيام بالتأثير على رقم الأرباح ودور المراجع فى الحد من تلك الظاهر. وقد تم تنظيم البحث على النحو التالى: يعرض الجزء الثانى الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع البحث بينما يعرض الجزء الثالث الإطار المفاهيمى للبحث بينما يعرض الجزء الرابع الدراسة التطبيقية ونتائجها وأخيرا يعرض الجزء الخامس خلاصة البحث ونتائجه والتوصيات ببحوث أخرى.

٢. الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع البحث

لقد بدأت الدراسات الخاصة بظاهرة إدارة الأرباح فى الشركات المساهمة تقريبا فى الثمانينات من القرن السابق. وقد كان الدافع الأساسى للدراسات المبكرة فى هذا المجال هو الاستجابة لاهتمام المنظمات المهنية بتلك القضية ومحاولة معرفة ما إذا كانت الإدارة فى الشركات المساهمة تقوم بتطبيق ممارسات محاسبية معينة للتأثير على رقم صافى الأرباح وما إذا كان لذلك تأثير على المحتوى الإعلامى للمعلومات المحاسبية المنشورة. ولأن الدراسات السابقة أكدت على أن الإدارة فى الشركات المساهمة تقوم بمثل هذه الممارسات، وأثبتت أن تلك الممارسات تؤثر على جودة المعلومات المحاسبية المنشورة وبالتالى على المتعاملين فى سوق رأس المال ، فقد زاد اهتمام المنظمات المهنية فى الدول المتقدمة وعلى رأسها لجنة تنظيم تداول الأوراق المالية SEC بهذه الظاهرة. وقد انعكس هذا الاهتمام على نوعية وعدد الدراسات المحاسبية الخاصة بهذه الظاهرة، فشهدت هذه المنطقة البحثية تنوع وزيادة فى عدد الدراسات فى عقد

التسعينات من القرن السابق. وتناولت الدراسات فى هذه الفترة دراسة دوافع الإدارة نحو هذه الظاهرة وموقف المراجع منها فى محاولة لإيجاد الوسائل الكفيلة بالحد منها. ومع زيادة الاهتمام بهذه القضية قامت لجنة تنظيم تداول الأوراق المالية SEC بالإعلان عن مجموعة من الممارسات المحاسبية التى تعتبر غير نمطية وقد تستخدمها الادارة للتلاعب فى رقم الأرباح ونشرت هذه الممارسات فى Wall Street Journal , July 6, 2001.

ومع الأحداث الاقتصادية ،التى سبق الإشارة إليها، التى صاحبت بداية القرن الحالى وخاصة انهيار شركتا Enron و World Com فى عام ٢٠٠٢ زاد الاهتمام أكثر بظاهرة إدارة الأرباح وطرق تطبيقها ووسائل الحد منها والتى من أهمها قيام المراجع الخارجى باكتشاف الممارسات الخاصة التى تقوم بها الإدارة للتأثير على رقم صافى الأرباح والتقرير عنها.

فى الدراسة الحالية وتمشيا مع هدف البحث قام الباحث بتقسيم الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع البحث الى مجموعتين أساسيتين:

المجموعة الأولى: دراسات تناولت دوافع الإدارة نحو تطبيق ممارسات محاسبية معينة للتأثير على رقم صافى الأرباح.

المجموعة الثانية: دراسات تناولت موقف المراجع من الممارسات المحاسبية التى تقوم بها الإدارة للتأثير على رقم الأرباح.

وفيما يلى عرض مختصر لبعض الدراسات السابقة المرتبطة بكل مجموعة من هاتين المجموعتين:

٢-١. الدراسات السابقة الخاصة بدوافع الإدارة نحو تطبيق ممارسات محاسبية معينة للتأثير على رقم صافى الأرباح:

تحدث إدارة الأرباح عندما تقوم الإدارة باستخدام التقدير الشخصى فى إعداد القوائم المالية وتنظيم العمليات المالية بشكل يغير التقارير المالية. وذلك للتأثير على رقم صافى الأرباح بغرض تضليل بعض حملة الأسهم عن أداء الشركة أو للتأثير على شروط التعاقدات التى تتوقف على رقم صافى الربح. استخدام التقدير الشخصى فى إعداد القوائم المالية يتضمن أيضا اختيار الإدارة لسياسات تطبيق المبادئ المحاسبية التى تحقق أهدافها الذاتية. وقد ركزت كثير من الدراسات السابقة على تحليل سلوك الإدارة عندما تقوم بتطبيق ممارسات محاسبية معينة للتأثير على رقم صافى الأرباح بهدف معرفة دوافع الإدارة نحو القيام بهذه الممارسات. وقد توصلت الدراسات السابقة فى هذا المجال الى أن الإدارة يكون لديها فرصة أكبر لتحقيق أهدافها الخاصة عندما تقوم باستخدام تقديرها الشخصي فى بعض الأمور الخاصة بإعداد القوائم المالية (Scott, W.1997 and Nelson, et, al. 2003). وعلى الرغم من كثرة الدراسات السابقة فى هذا المجال فما زال البعض يرى أن القليل منها اهتم بالعوامل التى يمكن أن تحد من ظاهرة إدارة الأرباح (Healy & Wahlen, 1999; Dechow & Skinner, 2000; McNichols, 2000).

بعض الدراسات السابقة قدمت دليلا عمليا على أن الإدارة يكون لديها دافع للتأثير على رقم الأرباح كنتيجة لخطة الحوافز المتبعة فى الشركة. فإذا كانت خطة الحوافز فى الشركة تعتمد على رقم صافى الأرباح فإن الإدارة يكون لديها دافعا قويا لزيادة رقم الأرباح أو على الأقل الحفاظ على نفس معدل الأرباح فى السنوات السابقة.

مجموعة أخرى من الدراسات السابقة تناولت هيكل خطط الحوافز الخاصة بالإدارة وأجمعت على أن خطة الحوافز فى شكل حقوق شراء أسهم بأسعار مخفضة Stock Option Compensation هى أكثر مكونات عناصر المكافآت للإدارة وذلك يؤثر على سلوك الإدارة عند التقرير عن رقم الأرباح (انظر على سبيل المثال Murphy, 1999; Baker, 1999). وقد انعكس ذلك على اهتمام المنظمات المهنية (SEC 1992, 1993; FASB 1995) بهذا الشكل من المكافآت حيث طالبت بزيادة متطلبات الإفصاح الخاصة بحقوق شراء الأسهم الممنوحة للإدارة كما اهتم الكونجرس الأمريكى بهذه القضية أيضا فى عام ١٩٩٣(أنظر Baker, et al. 2002 ; Perry and Zenner 2001). وحديثا تخضع القواعد الخاصة بالإفصاح عن حقوق شراء الأسهم الممنوحة للإدارة لإعادة بحث (Schroeder, 2001 ; hamburger and Whelan, 2002 ; WSJ, 2002).

(Baker, et al, 2002) تناولوا دراسة العلاقة بين خطة الحوافز فى شكل حق شراء اسهم بأسعار مخفضة ودوافع الإدارة نحو إدارة الأرباح وتوصلوا إلى أن الإدارة قد تلجأ إلى التأثير مؤقتا على سوق أسهم الشركة باتخاذ إجراءات من شأنها تخفيض سعر السهم قبل تاريخ منح الحق وبذلك تستطيع تخفيض سعر الممارسة لحق شراء الأسهم. (Baker, et, al, 2002) قدموا دليلا عمليا على وجود ارتباط بين حالات الارتفاع النسبى للمكافآت فى شكل حقوق شراء أسهم وتخفيض الأرباح باستخدام الاستحقاق الاختياري فى الفترات السابقة على منح حقوق الشراء. ويزداد هذا الارتباط قوة عندما تكون الإدارة قادرة على الإعلان عن الأرباح قبل تاريخ منح حقوق شراء الأسهم. وتلجأ الإدارة الى محاولة التأثير على رقم الأرباح لتقليل سعر السهم لكى تمارس حق الشراء بسعر أقل أو قد تلجأ الى محاولة زيادة رقم الأرباح لكى تتمكن من بيع هذه الحقوق أو ما ينتج عنها من أسهم بأسعار مرتفعة.

بينما رأى البعض الأخر أن الإدارة تقوم بإدارة الأرباح لتحقيق متطلبات الإقتراض والمديونية (sweeny,1994; Defond & Jiambalvo, 1994). ورأى البعض الأخر أن الإدارة تلجأ الى إدارة الأرباح لتقليل التكاليف السياسية (Cahan, 1992 ; Jones 1991). كما رأى البعض أن الإدارة فى الشركات المغلقة عادة تلجأ الى التلاعب فى رقم الأرباح قبل تحولها الى شركات ذات اكتتاب عام. حيث أن هذه الشركات لا يكون لأسهمها سعر سوقى فإن الإدارة يكون لديها دافع لزيادة رقم الأرباح عند التحول الى شركات ذات اكتتاب عام حتى تؤسس سعر أعلى للأسهم . كما تلجأ الإدارة فى الشركات المساهمة الى محاولة زيادة رقم الأرباح إذا كانت تفكر فى إقتناء شركة أخرى أو أنها ستلجأ الى إصدار قروض سندات أو أسهم (عمليات الإقتناء ،عمليات التمويل). ذلك لأن الإدارة يكون لديها رغبة فى التأثير على شروط هذه العمليات لصالحها (Friedlan, 1994 ; Teah et al, 1998 a & b; and Erickson and Wang, 1999).

دراسات أخرى رأت أن دوافع إدارة الأرباح تكون موجودة حول تاريخ.تغيير رئيس الإدارة التنفيذية Chief Executive Officer (CEO). فالشركات التى يكون أدائها دون المستوى تحاول زيادة الأرباح المقررة حتى تمنع أو على الأقل تؤجل قرار عزلها. من ناحية أخرى تلجا الإدارة الجديدة الى التخلص من كل الأمور السيئة فى الشركة بتحميلها على السنة التى حدث فيها التغيير وبذلك تظهر الإدارة الجديدة بشكل افضل عند تقويم أدائها فى السنوات التالية وكأنها أحدثت تحسن فى أداء الشركة (DeAngelo, 1994).

(Matsumoto, 1999) استنتج أن الإدارة فى الشركات التى يكون من بين ملاكها مستثمرين محترفين Institutional Investors تكون أكثر تعرضا للمساءلة عن مستويات الأداء المستهدفة ، وبالتالى يكون لديها دافع أكبر للتلاعب فى رقم الأرباح وبالتالى تمارس عملية إدارة الأرباح.

(Nelson, et. AL, 2003) قدموا دليلا وصفيا على كيفية قيام الإدارة بمحاولات إدارة الأرباح من خلال تجميع عينة تمثل ٥١٥ محاولة لإدارة الأرباح حصلوا عليها من ٢٥٣ مراجع مؤهل. وقد صنفوا محاولات إدارة الأرباح التى تقوم بها الإدارة الى أربعة مجموعات رئيسية هى: ١. عن طريق التلاعب فى أسس الإعتراف بالمصروفات ، ٢. عن طريق التلاعب فى أسس الإعتراف بالإيرادات ، ٣. من خلال قضايا استثنائية كما هو الحال فى حالات الإندماج ، ٤. من خلال أساليب أخرى. بعد ذلك قاموا بتصنيف كل مجموعة الى مجموعات فرعية حسب الطريقة المستخدمة لتنفيذ المحاولة وتم تحديد الحسابات التى تتأثر فى كل طريقة مستخدمه وعدد المرات التى استخدمت فيها الطريقة لزيادة الأرباح وعدد المرات التى استخدمت فيها الطريقة لتخفيض الأرباح وعدد المرات التى تطلبت تدخل المراجع لتعديلها. وقدموا دليل وصفى عن طريق المراجعين لأمثلة زيادة الأرباح وأمثلة على نقص أو تخفيض الأرباح لأكثر الطرق استخداما.

٢-٢. الدراسات السابقة الخاصة بموقف المراجع من ممارسات الإدارة الخاصة بالتأثير على رقم صافى الربح

شهدت السنوات القليلة الماضية زيادة فى الدراسات التى اهتمت بموقف المراجع من ظاهرة إدارة الأرباح والعلاقة بين جودة الأرقام المحاسبية المنشورة وجودة عملية المراجعة. كان ذلك نتيجة لازدياد حالات الغش والإفلاس التجارى وما يتبعها من منازعات قضائية (Tie, 1999 ; and Chambers, 1999). وكان التساؤل الأساسى لهذه النوعية من الدراسات هو هل الإدارة تخدع المراجع كما تخدع المستثمرين؟. أم أن المراجع يشترك مع الإدارة فى عملية إدارة الأرباح

من خلال تقديمه لخدمات غير خدمات المراجعة تساعد الإدارة على تحقيق أهدافها الذاتية وبالتالى تفقد المراجع استقلاله؟.

توصل (Defond,1993) الى أن الشركات التى غيرت المراجع بسبب عدم الإتفاق معه لديها نسبة مديونية مرتفعة وهناك احتمال كبير أن تخل بالشروط الائتمانية. كما أن هناك احتمال كبير أن تكون أرباح هذه الشركات منخفضة. كما أوضحت هذه الدراسة أن هذه الشركات تلجأ الى تغيير الإجراءات المحاسبية لتحقيق الثبات فى رقم الأرباح ومستوى النمو فيها. وقد اعتمدت دراسة Defond على نوعين من الشركات الأولى الشركات التى غيرت المراجع بعد الإختلاف معه على الإجراءات المحاسبية والثانية الشركات التى غيرت المراجع دون الإختلاف معه على الإجراءات المحاسبية. ولا شك أن النتائج التى توصل إليها Defond فى دراسته تعنى أن المراجع عادة لا يتفق مع الإدارة على عملية إدارة الأرباح وذلك يعنى أن ارتفاع جودة عملية المراجعة سوف يؤدى إلى تقليل إمكانية قيام الإدارة بتطبيق ممارسات خاصة للتأثير على رقم صافى الأرباح (Ebrahim, 2001). إلا أن ذلك سيؤدى الى أن يفقد المراجع بعض عملائه وذلك لا يتفق مع أهدافه ومصالحه الذاتية.

(Hirst,1994) قدم دليلا ميدانيا على أن اعتقاد المراجع بأن الإدارة لديها دوافع لإدارة الأرباح يؤدى الى تقدير احتمال مرتفع أن تتضمن القوائم المالية أخطاء جوهرية سواء كانت إدارة الأرباح بالتخفيض أو بالزيادة.

(Klein, 2000) تناول دراسة ما إذ كانت لجان المراجعة لها علاقة بإدارة الأرباح ، وتوصل الى وجود علاقة سالبة غير خطية (علاقة عكسية) بين استقلال لجنة المراجعة والتلاعب فى رقم الأرباح. كما ترتبط إدارة الأرباح عكسيا بما إذ كان يوجد ضمن لجنة المراجعة مستثمر خارجى كبير. إن هذه

النتائج تعنى أن إستقلال لجنة المراجعة ووجود مستثمر خارجى ضمن أعضاء اللجنة يحد من ممارسات الإدارة الخاصة بإدارة الأرباح.

(Ebrahim, 2001) تناول دراسة العلاقة بين جودة عملية المراجعة وممارسات إدارة الأرباح مع الأخذ فى الإعتبار متغيرات أخرى مثل حجم مكتب المراجع وحجم العميل وأهميته للمراجع. وقد قامت هذه الدراسة على إفتراض أساسي هو أن جودة عملية المراجعة تحد من ممارسات إدارة الأرباح التى تقوم بها الإدارة. وقد أثبتت الدراسة وجود علاقة سلبية بين جودة عملية المراجعة وسلوك الإدارة نحو التأثير على رقم الأرباح. بمعنى أنه كلما ازدادت جودة عملية المراجعة كلما انخفضت احتمالات قيام الإدارة بتطبيق ممارسات محاسبية معينة للتأثير على رقم صافى الأرباح والعكس صحيح. كما استنتجت الدراسة أن ثبات المراجع له تأثير إيجابي على كفاءة عملية المراجعة ويحسن الوظيفة المفترضة للمراجعين. كما قدمت الدراسة دليلا أيضا على أن حجم العميل ليس مؤثرا فى استقلال المراجع وبالتالى ليس مؤثرا على موقف المراجع من ممارسات التلاعب فى رقم الأرباح.

بعد الاتفاق على أن هناك علاقة عكسية بين جودة عملية المراجعة واحتمالات قيام الإدارة بتطبيق ممارسات محاسبية معينة للتأثير على رقم صافى الأرباح ، تناولت مجموعة من الدراسات السابقة أثر العوامل التى تؤثر على جودة عملية المراجعة باعتبارها العوامل التى تؤثر على موقف المراجع من الممارسات المحاسبية التى تطبقها الإدارة للتأثير على رقم صافى الأرباح وبالتالى امكانية قيام الإدارة بتطبيق هذه الممارسات. وقد قام الباحث بتقسيم هذه الدراسات الى ثلاث مجموعات هى:

- **دراسات تناولت أثر حجم مكتب المراجعة.**

- **دراسات تناولت أثر تقديم المراجع لخدمات غير خدمات المراجعة.**
- **دراسات تناولت أثر تقدير المراجع لمسئوليته القانونية.**

وفيما يلى يعرض الباحث لبعض من هذه الدراسات

دراسات تناولت أثر حجم مكتب المراجعة:

هذه المجموعة من الدراسات استخدمت حجم مكتب المراجعة كمؤشر على جودة عملية المراجعة والتى لها ارتباط قوى باحتمالات قيام الإدارة بالتلاعب فى رقم الأرباح. كانت نتائج الدراسات المبكرة من هذه النوعية (فى عقد الثمانينات واوائل التسعينات من القرن السابق) تشير الى أن كل عمليات المراجعة التى يتم تنفيذها عن طريق أى مراجع يفترض أن تكون متساوية الجودة ولكن تزداد جودة عملية المراجعة بزيادة حجم مكتب المراجعة من الأمثلة على هذه الدراسات (DeAngelo 1981; St. Pierre and Anderson 1984; DeFond and Jiamblvo 1991, 1993; Teoh and Wong 1993)

دراسة (Becker et al, 1998) تناولت العلاقة بين حجم مكتب المراجعة واحتمالات إستخدام الاستحقاق الاختياري لزيادة رقم الأرباح التى يتم التقرير عنها. ولدراسة هذه العلاقة استخدم Becker et al, نموذج (Jones, 1991) لتقدير الاستحقاق الاختياري. وقد توصلت الدراسة الى أن زيادة الأرباح التى يتم التقرير عنها باستخدام الاستحقاق الاختياري يمارسه عملاء شركات المراجعة غير الكبيرة بصورة أكبر من عملاء شركات المراجعة الكبيرة. وقد توصل الى نفس النتائج أيضا (Francis, et al, 1999) ويعتقد الباحث أن هذه النتيجة قد تكون محل شك بعد إفلاس شركات كانت من عملاء كبرى شركات المراجعة فى العالم وكانت ممارسات إدارة الأرباح أحد الأسباب الأساسية للانهيار المفاجئ لهذه الشركات حسب ما أقرته معظم الأوساط المهنية المهتمة بالقضية.

دراسة (Burilovich, 1997) تناولت دوافع الإدارة الخاصة بتخفيض الأرباح لأغراض ضريبة الدخل وكانت النتائج تشير الى أن الشركات التى يراجعها شركات محاسبة كبيرة تمارس الاستحقاق الاختياري بشكل أكبر. وقد بررت الدراسة هذه النتيجة بأن شركات المحاسبة الكبيرة ذات النصيب الأكبر فى سوق المهنة لديها خبرة بالسوق ولذلك تسمح لعملائها بممارسة الاستحقاق الاختياري. وقد وجهت انتقادات لهذه النتيجة وهذا التبرير فى ذلك الوقت. فقد ورد فى دراسة Ebrahim, 2001 أنه من الصعب قبول فكرة أن شركات المحاسبة الكبيرة والتى لها نصيب أكبر فى سوق المهنة تسمح لعملائها بممارسة الاستحقاق الاختياري لتحديد الأرباح التى يتم التقرير عنها. لكن بعد أن شهدت الأوساط المهنية فى عام ٢٠٠٢ إفلاس شركات عملاقة ، مثل شركة Enron ، كان يراجعها شركات محاسبة عملاقة Arther Anderson يعتقد الباحث أن نتيجة دراسة Burilovich, 1997 والتبرير الذى قدمته لهذه النتيجة يعد مقبولا.

(Frankel et al, 2001) قدموا دليلا عمليا على أن تصنيف شركات المراجعة الى شركات كبيرة الحجم وشركات غير كبيرة الحجم غير معنوى بعد الأخذ فى الإعتبار الحجم النسبى لإيرادات الأتعاب من خدمات غير خدمات المراجعة.

- دراسات تناولت أثر تقديم المراجع لخدمات غير خدمات المراجعة.

(Frankel, et al 2001) ركزوا على تحليل تأثير قيام شركات المراجعة بتقديم الخدمات الاستشارية على استقلال مراجعيها وبالتالى على جودة عملية المراجعة. وقد قدمت هذه الدراسة دليل قوى يوضح أن قيام شركات المراجعة بتقديم مثل هذه الخدمات يخل باستقلال المراجع ويوسع حدود القواعد المحاسبية المقبولة بشكل يشكل خطورة عالية على نتائج عملية المراجعة. وقد كان الدافع

الأساسي لهذه الدراسة نابع من محاولة SEC دراسة قضية إدارة الأرباح. حيث كان الاهتمام بما إذا كان المراجع الخارجي فى الواقع يؤدى دوره كحارس مستقل، أم أن العملية أصبحت خطة أو مباراة لإغماض الأعين وإدارة الرءوس بين كل من إدارة الشركات المساهمة والمراجعون لان المراجعون لا يرغبون فى فقد عقود الخدمات الاستشارية المربحة جدا بالنسبة لهم. وقد تم تجميع بيانات هذه الدراسة بعد أن طالبت لجنة تنظيم تداول الأوراق المالية الشركات التى لها أسهم متداولة بالإفصاح عن أتعاب عملية المراجعة وكذلك أتعاب العمليات الأخرى غير عملية المراجعة وذلك فى فبراير ٢٠٠١. وقد توافرت لهم بيانات عن ٤٠٠٠ شركة بين ٥ فبراير و ١٥ يونيو ٢٠٠١.

وقد ركزت الدراسة على التكاليف التى دفعتها الشركات عن عمليات غير عمليات المراجعة كنسبة من تكاليف عمليات المراجعة. وقد اتضح أن اكثر من نصف الشركات دفعت عن خدمات أخرى غير خدمات المراجعة اكثر مما دفعته عن خدمات المراجعة وأتضح أيضا أن أكثر من ٩٥% من الشركات حصلت على بعض الخدمات غير خدمات المراجعة من مراجعيها. كما حاولت الدراسة قياس ما إذا كانت الشركات التى لديها مراجعين أقل استقلالا (المراجعين الذين يتقاضون أتعاب عن عمليات غير عمليات المراجعة تفوق أتعابهم عن عمليات المراجعة) أدخلت مرونة على رقم الأرباح لتتفق مع تنبوءات المحللين الماليين وتحقق الثبات فى رقم الأرباح.

وقد وجدت الدراسة أن الشركات التى تتعامل مع مراجعين أقل استقلالا أكثر احتمالا أن تقرر عن أرباح تتفق مع تنبوءات المحللين الماليين أو تنبوءات السنة السابقة وأن تقرر عن أرباح يتدخل فيها التقدير الشخصي للممارس بشكل كبير. أن ذلك يعنى أن تطبيق الممارسات المحاسبية الخاصة بالتأثير على رقم صافى الأرباح تكون فى الشركات التى تدفع أتعاب بنسبة أكبر عن خدمات غير

خدمات المراجعة لمراجعيها. هذه النتائج تعنى أن تقديم خدمات غير خدمات المراجعة يخل باستقلال المراجع ويقلل جودة رقم الأرباح وبالتالى تمكن الإدارة من تطبيق الممارسات المحاسبية الخاصة بالتأثير على رقم الأرباح.

على العكس من ذلك لم يجد (Palmross, 1999) دليلا على أن قيام المراجع بتقديم خدمات غير خدمات المراجعة تمثل سببا فى المسئولية ضد المراجعين. مما جعل Palmross يقترح أن المستثمرين لا يشاركون الهيئات التنظيمية فى اهتمامها بتقديم المراجع لخدمات غير خدمات المراجعة للعملاء. وأن الدليل التطبيقى على أن تقديم المراجع لخدمات غير خدمات المراجعة يخلق ارتباط إقتصادى بين المراجع والعملاء دليل ضعيف.

- **دراسات تناولت أثر تقدير المراجع لمسئوليته القانونية.**

(Shafer et al, 2001) تناولوا دراسة إدراك المراجع لاحتمال تعرضه للمسائلة نتيجة تقديمه تقريرا يضر بالشركة أو بالأطراف الأخرى. وكانت النتائج تشير الى أن خطر المسئولية القانونية ومراجعة النظير Peer Review هو الذى يأخذه المراجع فى الاعتبار ، أما خطر المسئولية التأديبية (المسئولية من جانب المنظمات المهنية) فلا يؤخذ فى الإعتبار. حيث أن المسئولية القانونية لابد وأن يترتب عليها مسئولية تأديبية ولكن لا يترتب على المسئولية التأديبية مسئولية قانونية. إن ذلك يعنى أن تقدير المراجع لمسئوليته القانونية سوف يدفعه لتحقيق مستوى جودة عالى لعملية المراجعة وبالتالى تنخفض احتمالات التلاعب فى رقم الأرباح.

فى الولايات المتحدة الأمريكية يتم التقرير عن النقص الجوهرى فى نظام الرقابة الداخلية ومناطق الضعف الهامة نسبيا فى تصميم النظام أو تطبيقه من خلال ما يسمى بـ Form 8-K filing. (Raghunaandan et al, 2001) قدموا

دليلا ميدانيا على أن الشركات التى لديها أمور يجب التقرير عنها من خلال ما يعرف بـــ Form 8-K filing يكون لديها احتمال أكبر أن يستقيل المراجع عنه بالنسبة للشركات التى ليس لديها تلك الأمور. لان الادارة سوف تعمل على عدم الإفصاح عن تلك الأمور بينما سوف يرى المراجع أن عدم الإفصاح عنها قد يعرضه للمسئولية القانونية وهذا الخلاف قد يؤدى الى استقالة المراجع. وكان من نتائج هذه الدراسة أيضا أن المستثمرين يكون رد فعلهم سالب تجاه الإفصاح عن الأمور التى يمكن التقرير عنها ويزداد رد الفعل السالب من جانب المستثمرين عندما يصاحب ذلك إستقالة المراجع. ولا شك أن ذلك يدعم الرأى القائل بأن المراجع لا يتفق مع الإدارة على الممارسات المحاسبية الخاصة بالتأثير على رقم صافى الأرباح.

٣. الإطار الفكرى للدراسة:

يعرض الباحث فى هذا القسم من البحث لأربعة مفاهيم أساسية يرى الباحث أنها ترتبط ارتباطا مباشرا بأهداف البحث وهى:

٣-١. دوافع الإدارة نحو القيام بممارسات للتلاعب فى رقم الأرباح

٣-٢. الوسائل التى تستخدمها الإدارة للتلاعب فى رقم الأرباح

٣-٣. وسائل اكتشاف التلاعب فى رقم الأرباح

٣-٤. العوامل التى تحدد موقف المراجع تجاه التلاعب فى رقم الأرباح

وفيما يلى يقدم الباحث عرض مختصر لكل واحد من المفاهيم السابقة.

٣-١. دوافع الإدارة نحو القيام بممارسات للتلاعب فى رقم الأرباح

خلصت الدراسات السابقة إلى أن دوافع الإدارة نحو اتخاذ ممارسات للتأثير على رقم صافى الأرباح تتلخص فى محاولة الإدارة تعظيم دالة هدفها الذاتية. فالإدارة بصفتها وكيل إقتصادى Economic Agent ينطبق عليها فروض نظرية تكلفة الوكالة Agency Cost Theory والتى ترى أن كل من الوكيل والأصيل يسعى الى تعظيم منفعته الذاتية. ويمتلك الوكيل فرصة تعظيم منفعته الذاتية على حساب الأصيل بما يتوافر لديه من معلومات داخلية لا تتوافر للأصيل. بتطبيق ذلك على موقف التقرير عن رقم الأرباح نجد أن مصلحة الإدارة قد تستدعى أحيانا زيادة رقم الأرباح التى يتم التقرير عنها ، بينما تستدعى مصلحتها فى أحيان أخرى تخفيض رقم الأرباح التى يتم التقرير عنها . لذلك فسوف تستخدم الإدارة ما لديها من معلومات داخلية لمحاولة زيادة الأرباح عندما تكون مصلحتها مرتبطة بزيادة رقم الأرباح ، بينما تستخدم نفس المعلومات لتخفيض رقم الأرباح عندما تكون مصلحتها مرتبطة بتخفيض الأرباح. وقد تتفق مصلحة الإدارة مع مصلحة الملاك فى بعض الأحيان.

باستعراض نتائج الدراسات السابقة فى هذا المجال نجد أن المواقف التى تلجأ الإدارة فيها الى محاولة زيادة رقم الأرباح تتلخص في المواقف التالية:

١. إذا كان تقويم أداء الإدارة يتوقف على رقم الأرباح. فإذا كان تقويم أداء الإدارة على أساس رقم أرباح مستهدف أو رقم أرباح العام الماضى أو على أساس معدل النمو فى الأرباح سوف يتوافر لدى الإدارة دافع للتلاعب فى رقم الأرباح لكى يتفق مع المقياس المستخدم خاصة إذا كان من بين الملاك مستثمرين من نوعية المستثمر المحترف Institutional Investors حيث تتوقع الإدارة فى هذه الحالة مسائلة من جانب الملاك المحترفون عن عدم تحقيق المستويات المستهدفة من الأرباح.

٢. عندما تكون مكافآت الإدارة مرتبطة برقم الأرباح. إذا كانت الإدارة تحصل على مكافآتها كنسبة من صافى الأرباح المقررة فسوف يكون لديها دافع لزيادة رقم صافى الربح.

٣. عند الإعداد لتحويل الشركة من اكتتاب مغلق الى اكتتاب عام. عندما تتوافر الرغبة فى تحويل الشركة إلى اكتتاب عام سوف يتوافر دافع لدى الإدارة والملاك الحاليين فى نفس الوقت للتقرير عن رقم أرباح مرتفع حتى يمكن تأسيس سعر أعلى لأسهم الشركة.

٤. إذا كان هناك إتجاه للاندماج فى شركة أخرى. سوف يتوافر دافع لدى الإدارة لكى تقرر عن أرباح مرتفعة حتى يكون لديها الفرصة لفرض شروطها على الموقف.

٥. إذا كانت الشركة بحاجة للحصول على تمويل خارجى عن طريق الإقتراض من مؤسسات مالية أو اصدار سندات أو اصدار أسهم جديدة سوف ترغب الإدارة فى إظهار مستوى أداء مرتفع حتى تفرض شروطها على الموقف، أو تحقق متطلبات الإقتراض إذا كان من شروط المقرض معدلات ربحية معينة فى حالة الإقتراض من مؤسسات مالية.

٦. عندما ترغب الإدارة فى بيع ناتج حقوق شراء الأسهم. عندما تحصل الإدارة على مكافآت فى شكل حقوق شراء أسهم بسعر مخفض قد ترغب فى بيع هذه الحقوق أو بيع مل ينتج عنها من أسهم ، وفى هذه الحالة يتوافر لديها دافع للتأثير على السعر السوقى للسهم بزيادة الأرباح المقررة وبالتالى يرتفع السعر السوقى للسهم.

بينما المواقف التى تستدعى فيها تخفيض رقم الأرباح تتمثل فيما يلى:

١. عند الحصول على مكافآت فى شكل حقوق شراء أسهم. تلجأ الإدارة إلى تخفيض رقم الأرباح للتأثير المؤقت على أسعار الأسهم حتى يمكنها ممارسة حق الشراء بسعر أقل.
٢. عند تغيير الإدارة سوف تعمل الإدارة الجديدة على تخفيض رقم الأرباح فى السنة التى حدث فيها التغيير بتحميل كل ما يؤدى الى تخفيض الأرباح حتى تتخلص منه ويظهر أداء الشركة فى السنوات التالية أفضل مما كان عليه فى عهد الإدارة السابقة.
٣. تجنب بعض التكاليف السياسية. عندما تكون الشركة معرضة لتحمل تكاليف سياسية ، كأن تكون معرضة لدفع تعويضات للغير أو تخضع للفحص من جانب جهات حكومية لأغراض التسعير أو منع الاحتكار ، يكون هناك دافع لتخفيض رقم الأرباح خصوصا إذا كان من الممكن اتخاذه كمؤشر على مقدرة الشركة على تحمل التكاليف السياسية.
٤. أخيرا عادة ما تلجأ الإدارة الى تخفيض رقم الأرباح لكى تتجنب دفع ضرائب أعلى وتتفق مصلحة الإدارة مع الملاك فى ذلك.

٣-٢. الوسائل التى تستخدمها الإدارة للتلاعب فى رقم الأرباح

الدراسات السابقة ترى أنه لكى يعرف مستخدمى القوائم المالية والجمهور الأنواع الهامه من التلاعبات فى رقم الارباح يجب أن يعرفوا أولا الإطار العام للمداخل الشائعة التى تستخدم لتطبيق ممارسات إدارة الأرباح وبعد ذلك يمكن تحديد أمثلة فردية على هذا الإطار (Nelson, et al 2003). إن معرفة الوسائل التى تستخدمها الإدارة للتلاعب فى رقم الأرباح سوف يفيد العديد من الأطراف المهتمة بمهنة المحاسبة والمراجعة. فمعرفة تلك الوسائل سوف يساعد :

- الجهات التنظيمية والمسئولين عن وضع المعايير على تحديد الأمور التى تكون فى حاجة إلى إعادة تنظيم.
- المراجعين على تقييم جودة رقم الأرباح الخاص بعملائهم ويمثل تدريب للمراجعين الجدد.
- فى توجيه اهتمام لجنة المراجعة والمستثمرين الى الأمور التى تكون محل شك فى القوائم المالية.
- القائمون على تدريس مواد المحاسبة والمراجعة فى الجامعات لتعليم الدارسون وسائل التلاعب فى رقم الأرباح.
- فى توجيه الباحثين نحو التركيز على المناطق التى تكون أكثر تعرضا لممارسات التلاعب فى رقم الأرباح.

أما عن المداخل التى تستخدم للتلاعب فى رقم الارباح فقد لخصتها الدراسات السابقة فى أربع مداخل رئيسية هى:

- Expense recognition
- Revenue recognition
- Issues unique to business
- Other issues.

كما حدد Arthur Levitt رئيس لجنة تنظيم تداول الأوراق المالية فى حديث له بعنوان "Numbers Game" فى عام ١٩٩٨ خمسة وسائل تعتبر أكثر الأمثلة شيوعا على التلاعب فى رقم الأرباح هى (Magrath and Weld, 2002):

- Big bath restructuring charges
- Creative acquisition accounting
- Cookie jar reserves
- Immaterial misapplications of accounting principles
- The premature recognition of revenue .

يلاحظ على ما سبق أن عملية التلاعب فى الارباح تتم من خلال:

١. التلاعب فى أسس الإعتراف بالإيرادات أو
٢. التلاعب فى أسس الإعتراف بالمصروفات أو

٣. من خلال عمليات الإندماج فى شركات أخرى أو شراء شركات أخرى أو

٤. من خلال وسائل أخرى غير السابق ذكرها مثل التطبيق غير السليم لمفهوم الأهمية النسبية بما يؤدى إلى تصنيف بعض الأمور على أنها غير هامة نسبيا فى حين أنها تكون غير ذلك أو العكس.

٣-٣. وسائل اكتشاف التلاعب فى رقم الأرباح

عندما تقرر إدارة الشركة تطبيق ممارسات ادارة الأرباح فإن الإدارة العليا توصى بتطبيق الطرق التى يكون من شأنها ضمان تغيير رقم الأرباح بالشكل الذى ترغب فيه. وحيث أن الأطراف الخارجية المهتمة بالشركة لا يمكنهم ملاحظة ما تفعله الإدارة يوميا فإن المراجعين والمستثمرين يجب أن ينظرون بدقة إلي بعض الأمور التى تمثل مؤشرات على التلاعب فى رقم الأرباح ويؤدى فحصها بدقة إلى اكتشاف التلاعب فى رقم الأرباح.

ولعل من أهم الأمور التى تعتبر مؤشرا على وجود تلاعب فى رقم الأرباح ما يلى:

- **التدفقات النقدية غير مرتبطة بالأرباح**
- **أرصدة المدينون غير مرتبطة بالإيرادات**
- **مخصصات الحسابات المشكوك فى تحصيلها لا تتفق مع حسابات المدينين**
- **المخصصات غير المرتبطة بعناصر الميزانية**
- **المخصصات الناتجة عن عمليات الإقتناء تثير تساؤلات**
- **اتفاق رقم الأرباح تماما مع تنبوءات المحللين الماليين.**

ويقدم الباحث فيما يلى شرح مختصر لكل واحد من هذه المؤشرات

التدفقات النقدية غير مرتبطة بالأرباح

يعتبر عدم الإرتباط بين التدفقات النقدية من العمليات ورقم الأرباح أكثر المؤشرات وضوحا على أن الشركة قد قامت بتطبيق قواعد خطأ للاعتراف بالإيرادات. حيث أنه إذا تم الاعتراف بالايرادات بطريقة صحيحة سوف تتفق التدفقات النقدية مع الايرادات وبالتالى الأرباح. فمع استمرار النشاط تكتمل الدورة التجارية وتصبح النقدية متاحة لإعادة الاستثمار عندما يقوم المدينون بالسداد فى الوقت المحدد. اما إذا كانت التدفقات النقدية أقل من الإيرادات بشكل كبير فإن ذلك يعد مؤشرا على أن الشركة قد قامت بتضخيم الإيرادات عن طريق تسجيل مبيعات لا تخص الفترة أو تسجيل مبيعات آجلة لعملاء غير معروفين أو تسجيل مبيعات وهمية.

أرصدة المدينون غير مرتبطة بالإيرادات

يجب أيضا مقارنة أرصدة المدينين والتدفقات النقدية من العمليات مع الإيرادات والأرباح. ارتفاع رقم المدينون بشكل سريع وكبير عن الإيرادات قد يكون مؤشرا على أن العملاء يواجهون مشاكل مالية. وقد يكون أيضا مؤشرا على أن الشركة تطبق ممارسات محاسبية للتأثير على رقم الأرباح عن طريق

تسجيل مبيعات وهمية أو تضخيم الإيرادات مقابل تضخيم المدينون بأى طريقة أخرى.

مخصصات الحسابات المشكوك فى تحصيلها لا تتفق مع حسابات المدينين

تحليل مخصصات الحسابات المشكوك فى تحصيلها قد يقدم مؤشرا آخر على قيام الإدارة بالتلاعب فى رقم الإيرادات وبالتالى رقم الأرباح. فالزيادة فى رقم المدينين التى لا يقابلها زيادة فى المخصصات قد يكون دليل على أن الإدارة تدرك أنها أثبتت الإيرادات قبل موعد استحقاقها. وقد يكون أيضا مؤشرا على أن الإدارة تتعمد تخفيض المخصصات المعدة لمقابلة الديون المشكوك فى تحصيلها أو الإيرادات الوهمية المسجلة.

المخصصات غير المرتبطة بعناصر الميزانية

استخدام المخصصات لتحقيق مقابلة أفضل بين المصروفات والإيرادات هو اساس مفهوم الاستحقاق فى المحاسبة. وحيث أن المخصصات يتم تكوينها قبل أن تكون الظروف التى تطلبت تكوينها معروفة بالتأكيد لذلك فإن تكوينها يتدخل فيه الحكم الشخصى بشكل كبير. ويكون للإدارة العليا بما لديها من معرفة بظروف العملاء والشركة والصناعة ككل القرار بتحديد قيمة المخصصات. لذلك يجب على المراجع والمستثمرين أن يتفحصوا بدقة شديدة كل الملاحظات الخاصة بالمخصصات التى تقدمها الإدارة وكذلك أى أمور أخرى ترتبط بها لكى يمكنهم تحديد ما إذا كان التغيير فى حسابات المخصصات يرتبط بأداء الشركة أم أن الغرض منه هو التلاعب فى رقم الارباح.

المخصصات الناتجة عن عمليات الإقتناء تثير تساؤلات

إن رغبة الإدارة فى التلاعب فى رقم الأرباح قد يدفعها الى الإندماج فى أو شراء شركات أخرى لأن ذلك يمكنها من تطبيق ممارسات إدارة الأرباح. لذلك يجب على المراجع والمستثمرين أن يراجعوا بدقة الظروف المحيطة بعمليات

الإقتناء. فإذا لم يكن هناك غرض تجارى واضح من عملية الإندماج فيجب على المراجع والمستثمرين مراجعة العملية بدقة.

اتفاق رقم الأرباح تماما مع تنبوءات المحللين الماليين.

إن توقعات المحللين الماليين يتم بنائها جزئيا على المعلومات التى تقدمها الإدارة لذلك تعمل الإدارة على التقرير عن رقم أرباح يتفق مع تلك التوقعات للحفاظ على سمعتها وأيضا الحفاظ على أسعار أسهم الشركة. وبالرغم من أن هناك شركات تحقق مستوى الأرباح التى تتفق مع توقعات المحللين الماليين بطريقة مشروعة ودون التلاعب فى رقم الارباح، إلا أن هناك بعض الشركات التى يمكن أن تواجه ظروف تجعلها تعجز عن تحقيق رقم أرباح يتفق مع توقعات المحللين الماليين ولذلك تلجأ الى التلاعب فى رقم الأرباح لكى يتفق مع توقعات المحللين الماليين. لذلك يجب على المراجعين والمستثمرين أن يفحصوا بدقة الممارسات المحاسبية التى اتبعتها الشركات التى حققت مستوى من الأرباح يتفق تماما مع تنبوءات المحللين الماليين خصوصا التى تحقق معدل النمو المتوقع فى الأرباح وكذلك الشركات التى تحقق الثبات فى مستوى الأرباح.

٣-٤. العوامل التى تحدد موقف المراجع تجاه التلاعب فى رقم الأرباح

باستعراض نتائج الدراسات السابقة فى مجال الرقابة على جودة الأرقام المحاسبية المنشورة يمكن القول أن هناك شبه اجماع على أن عملية المراجعة الجيدة سوف تكشف الممارسات المحاسبية التى تقوم بها الادارة للتلاعب فى رقم الأرباح. وبناءا على ذلك يقوم هذا البحث على افتراض أساسى هو ان هناك علاقة عكسية بين جودة عملية المراجعة وممارسات إدارة الأرباح التى تقوم بها الإدارة فى الشركات المساهمه. فكلما كانت عملية المراجعة جيدة كان ذلك

مؤشرا على انخفاض الممارسات التى تقوم بها الإدارة للتأثير على رقم صافى الربح. الى جانب ذلك هناك عوامل تؤثر فى موقف المراجع تجاه الممارسات التى تتبعها الإدارة للتأثير على رقم صافى الربح ، وباستعراض نتائج الدراسات السابقة يمكن تحديد هذه العوامل فيما يلى:

- **حجم مكتب المراجعة**
- **نسبة حجم الاتعاب مقابل الخدمات الاخرى غير خدمات المراجعة**
- **تقدير المراجع للمسئولية القانونية**

وسوف يتناول الباحث عرض وتحليل هذه العوامل عند عرض المتغيرات المستقلة.

٤. الدراسة التطبيقية:

ينقسم هذا الجزء من البحث الى قسمين رئيسيين يتناول القسم الأول عرض لتصميم الدراسة التطبيقية والذى يشتمل على عرض للمتغيرات والفروض وعينة البحث والبيانات ومصدرها. بينما يتناول القسم الثانى عرض وتفسير لنتائج الدراسة التطبيقية واختبار الفروض.

٤-١. تصميم الدراسة التطبيقية:

تهدف الدراسة التطبيقية فى هذا البحث الى استبيان أراء الوسط المهنى فى جمهورية مصر العربية عن موقف المراجع من الرقابة على جودة الأرقام المحاسبية المنشورة خاصة رقم صافى الربح ، بهدف تحديد موقف المراجع من الممارسات التى تقوم بها الادارة للتأثير على رقم صافى الربح ، وهل الإدارة تخدع المراجع؟ ام أن المراجع يساعد الإدارة على تطبيق ممارسات إدارة الأرباح؟. كما تهدف الدراسة التطبيقية أيضا الى استبيان أراء الوسط المهنى فى جمهورية مصر العربية عن الوسائل التى يمكن استخدامها من

جانب المراجع ومستخدمى القوائم المالية للكشف عن ممارسات إدارة الأرباح والحد منها؟. وبناءا على ذلك فقد تم تصميم الدراسة التطبيقية على النحو التالى:

٤-١-١. المتغيرات والفروض:

بناءا على أهداف الدارسة التطبيقية لهذا البحث يتناول الباحث عرض المتغيرات والفروض على النحو التالى:

المتغير التابع :

حيث أن الهدف الأساسى من هذا البحث هو تحديد موقف المراجع تجاه الممارسات التى تقوم بها الإدارة للتأثير على رقم صافى الأرباح ، فإن المتغير التابع يتمثل فى موقف المراجع من تلك الممارسات. وحيث أن هذا المتغير يعتبر متغير وصفى لا يمكن قياسه كميا فقد حدد الباحث الحالات التى يكون عليها هذا المتغير على النحو التالى:

الحالة **الأولى** هى أن الادارة تخدع المراجع ولا يكتشف الممارسات المحاسبية التى تطبقها للتأثير على رقم صافى الأرباح. ويتم التعبير عن هذه الحالة كميا بإعطائها قيمة صفر.

أما الحالة **الثانية** فهى أن المراجع يساعد الإدارة على تطبيق الممارسات المحاسبية التى تهدف إلى التأثير على رقم صافى الأرباح أو أنه يكتشف هذه الممارسات لكنه لا يقرر عنها لتحقيق مصالحة الشخصية. ويتم التعبير عن هذه الحالة كميا بإعطائها قيمة واحد صحيح.

المتغيرات المستقلة والفروض:

تتمثل المتغيرات المستقلة فى هذا البحث فى العوامل التى تؤثر على موقف المراجع تجاه الممارسات التى تقوم بها الإدارة للتأثير على رقم صافى الأرباح والتى سبق عرضها فى الجزء السابق من البحث وهى:

- **حجم مكتب المراجعة**
- **نسبة حجم الأتعاب مقابل الخدمات الأخرى غير خدمات المراجعة**
- **تقدير المراجع للمسئولية القانونية**

ويتناول الباحث فى هذا الجزء عرض وتحليل لكل واحد من هذه العوامل وتقديم الفروض الاحصائية.

حجم مكتب المراجعة:

هناك شبه اتفاق بين كثير من الدراسات السابقة على أن حجم مكتب المراجعة له علاقة قوية موجبة بجودة عملية المراجعة ، وبالتالى يكون لحجم مكتب المراجعة ارتباط قوى عكسى باحتمال وجود الممارسات المحاسبية الخاصة بالتلاعب فى رقم الأرباح من عدمه. بمعنى أنه كلما كان حجم مكتب المراجعة كبير كلما انخفضت احتمالات قيام الإدارة بالتلاعب فى رقم الأرباح. فقد اتفقت العديد من الدراسات السابقة على أن مكاتب المراجعة الكبرى سوف تكون اكثر استقلالا وأكثر التزاما بالمعايير المهنية لعملية المراجعة ولديها مراجعين مؤهلين للكشف عن الممارسات المحاسبية التى تهدف إلى التلاعب فى رقم الأرباح. وقد رأت هذه الدراسات أيضا أن مكاتب المراجعة الكبيرة تقوم بالتقرير عن هذه الممارسات واستندت فى ذلك على أن مكاتب المراجعة الكبيرة يكون لديها دافع أكبر لكى تكون تقاريرهم أكثر دقة لأنهم قد يفقدون الكثير من السمعة المهنية والثروة إذا جاءت تقاريرهم غير دقيقة أو بمعنى آخر أن الشركات الكبرى لديها ما تحاول الحفاظ عليه (Ebrahim, 2001; Lennox, 1999; Francis, et al, 1999: Colbert, 1998; Davidson, 1993 ; and Day 1993)

بالرغم من ذلك فإن هناك دراسات أخرى رأت أن مكاتب المراجعة الكبيرة تساعد عملائها على إدارة الأرباح لأغراض المحاسبة عن ضريبة الدخل.

وبررت ذلك بان المكاتب الكبرى تكون أكثر خبرة ودراية بالسوق مما يجعلها تسمح لعملائها بتطبيق الاستحقاق الاختيارى بشكل أكبر (Burilovich, 1997). كما كان فى رأى البعض الآخر (Frankel et al, 2001) أن تصنيف مكاتب المراجعة الى مكاتب كبيرة ومكاتب صغيرة يعد غير معنوى إذا أخذنا فى الإعتبار الحجم النسبى لأتعاب الخدمات الأخرى غير خدمات المراجعة الأساسية.

وإذا أخذنا فى الاعتبار الأحداث الاقتصادية المعاصرة ، التى سبق الاشارة إليها ، والتى قدمت دليلا واقعيا على انهيار بعض الشركات التى كان يراجع حساباتها شركات مراجعة مصنفة عالميا على أنها شركات كبيرة ، فإن الباحث يتفق مع الرأى الأخير الذى يرى أن تصنيف مكاتب المراجعة إلى مكاتب كبيرة ومكاتب صغيرة يعد غير معنوى فى علاقته بقيام إدارة الشركة بالتلاعب فى رقم الأرباح إذا أخذنا فى الاعتبار المصالح الشخصية للمراجع. لذلك يرى الباحث أنه يجب التفرقة بين القدرة على اكتشاف الممارسات المحاسبية التى تطبقها الإدارة للتأثير على رقم الأرباح من ناحية والقيام بالتقرير عنها من ناحية أخرى. فالباحث يرى أن مكاتب المراجعة الكبيرة يكون لديها القدرة على اكتشاف الممارسات المحاسبية التى تطبقها الإدارة للتأثير على رقم صافى الربح، لكن التقرير عنها من عدمه يعتمد على تأثير هذا القرار على المصالح الشخصية للمراجع. بناءا على ذلك يقدم الباحث الفرض الاحصائى الأول على النحو التالى:

الفرض الأصلى:

مع ثبات العوامل الأخرى يوجد ارتباط معنوى سالب بين حجم مكتب المراجعة واحتمال عدم اكتشاف الممارسات المحاسبية التى تطبقها الإدارة بهدف التلاعب فى رقم الأرباح.

الفرض البديل:

مع ثبات العوامل الأخرى لا يوجد ارتباط معنوى بين حجم مكتب المراجعة وإمكانية اكتشاف الممارسات المحاسبية التى تطبقها الإدارة يهدف التلاعب فى رقم الأرباح.

وسوف يتم قياس هذا المتغير باعتباره متغير وصفى تكون قيمته واحد صحيح إذا كان حجم مكتب المراجعة كبير وصفر إذا كان حجم مكتب المراجعة صغير.

نسبة حجم الاتعاب مقابل الخدمات الاخرى غير خدمات المراجعة:

شهدَ عقد التسعينات من القرن الماضي زيادة غير عادية فى الإيرادات الناتجة عن تقديم خدمات غير خدمات المراجعة كنسبة من إجمالى إيرادات شركات المراجعة. وقد أثار ذلك اهتمام الباحثين والمنظمات المهنية المعنية بقضية جودة المراجعة وأعاد الاهتمام مرة أخرى بقضية إستقلال المراجع وعلاقته بجودة عملية المراجعة. وكان السؤال المطروح هو، هل يؤدى هذا التغير فى هيكل إيرادات شركات المراجعة الى انتهاك استقلال المراجع؟ وهل يخلق ذلك الوضع تعاونا بين المراجع والإدارة للتلاعب فى الأرقام المحاسبية وخاصة رقم الأرباح؟. وقد ظهر اهتمام المنظمات المهنية وعلى رأسها لجنة تنظيم تداول الأوراق المالية SEC بهذه القضية. وتعبيرا عن هذا الاهتمام ذكر Arther Levitt الرئيس الرسمى للجنة تنظيم تداول الأوراق المالية فى عام ٢٠٠٠ العبارة التالية:

> Auditing no longer dominates the practices of the largest firm. It accounts for just 30 percent of total revenues down from 70 percent in 1977. Consulting and other management advisory services now represent over half up from 12 percent in 1977... As the firms expand their product lines, consulting and other services

may shorten the distance between the auditor and management. Independence - if not in fact, then certainly in appearance - becomes a more elusive proposition (Frankel, et al 2001).

فى نفس العام أيضا Public Oversight Board (POB 2000) قرر ما يلى:

Of fundamental importance in understanding the conflict of interest that arises from the provision of non-audit services to audit clients is the fact that in so doing the audit firm is really serving two different sets of clients: management in the case of management consulting services, and the audit committee, the shareholders and all those who rely on the audited financials and the firm's opinion in deciding whether to invest, in the case of the audit... It is obvious that in serving these different clients the firm is subject to conflicts of interest that tear at the fragile fabric of loyalty owed to one client or the other. And it is equally obvious that the existence of dual loyalties creates a serious appearance problem, regardless of whether, in particular cases, the fabric actually tears apart or not.

إن مضمون العبارات السابقة التى قدمها رئيس لجنة الأوراق المالية والتبادل وكذلك التى قدمها POB يشير الى أن ازدياد الإيرادات التى تحصل عليها شركات المراجعة من عمليات غير عمليات المراجعة الأساسية الخاصة بإبداء الرأى الفنى على مدى صدق وعدالة عرض القوائم المالية يشكك فى موضوعية المراجع. حيث أن ارتفاع نسبة ايرادات المراجع من الخدمات الأخرى غير عملية المراجعة يقلل المسافة بين المراجع والعملاء ويخلق تناقضا واضحا فى مصلحة المراجع قد يعرضه لفقد استقلاله إن لم يكن حقيقيا فظاهريا. وهذا يشير ضمنيا الى أن الإدارة عندما تدفع مقابل الحصول على خدمات غير خدمات المراجعة انما تدفع لتحقيق المستوى النمطى من الأرباح Earnings Benchmarks خاصة تنبؤات المحللين الماليين. ويتبلور كل ذلك فى أن المراجع قد يكون متورطا مع الإدارة فى عملية إدارة الأرباح وبالتالى فهو يشترك مع الإدارة فى خداع مستخدمى القوائم المالية وتقرير المراجعة.

وقد أيد هذا الإتجاه التقرير الذى نشره The Wall Street Journal فى أبريل من عام ٢٠٠١ والذى أشار فيه الى أن ارتفاع إيرادات شركات المحاسبة الكبرى مقابل الخدمات والاستشارات الادارية فى السنوات القليلة الماضية أشعل الضوء الأحمر حول موضوعية المراجع. فقد أوضح هذا التقرير أن قيمة الأتعاب التى دفعتها شركة Sprint الى شركة Ernst & Young خلال عام ٢٠٠٠ بلغت ٢,٥ مليون دولار عن خدمات المراجعة بينما بلغت ٦٣,٨ مليون دولار عن الخدمات الأخرى تشمل ١٢ مليون دولار عن نظام نشر المعلومات المالية. كما أن شركة General Electric دفعت الى KPMG ٢٤ مليون دولار عن عمليات المراجعة بينما دفعت أكثر من ثلاثة أضعاف هذا المبلغ مقابل خدمات أخرى. إن هذا الارتفاع الملحوظ فى أتعاب الخدمات الأخرى غير خدمات المراجعة جعل لجنة الأوراق المالية والتبادل SEC تطرح بجدية تساؤل حول ما إذا كانت شركات المراجعة تواجه تناقضا فى المصالح Conflict of Interest يمكن أن يشكك في جودة عملية المراجعة. أن مثل هذه التناقضات فى مصالح شركات المراجعة سوف تقلل الثقة فى قائمة الأرباح التى تعتبر العامل الحاسم الذى تعتمد عليه معظم أنشطة سوق رأس المال.

إن هذا الإتجاه جعل بعض الباحثين يرى أن الإدارة فى شركات المساهمة تقوم بشراء خدمات غير خدمات المراجعة لكي تتمكن من إدارة الأرباح، بغرض تحقيق الإتفاق مع تنبؤات المحللين الماليين و أرباح العام الماضي و لكي تمارس التقدير الشخصي بشكل أكبر فى تطبيق الاستحقاق (Frankel, et al, 2001).

كاستجابة للإهتمام بهذه القضية قامت لجنة تنظيم تداول الأوراق المالية SEC بإصدار تنقيح لقواعد إستقلال المراجع فى ١٥ نوفمبر ٢٠٠٠. وقد طالبت هذه القواعد الشركات بضرورة الإفصاح عن الأتعاب التى يتقاضاه المراجع فى

القوائم المالية التى تنشر إعتبارا من ٥ فبراير ٢٠٠١. وقد طالبت اللجنة بضرورة توضيح حجم الأتعاب عن عملية المراجعة والأتعاب عن تصميم وتنفيذ الأنظمة المحاسبية والأتعاب عن عمليات أخرى. هذه القواعد الجديدة التى اتبعتها لجنة تنظيم تداول الأوراق المالية كان الهدف منها أن يقوم المستثمرين بأنفسهم بتقدير ما إذا كان حصول المراجع على نسبة أعلى من الأتعاب مقابل خدمات غير خدمات المراجعة يشككهم فى استقلال المراجع أم لا.

فى هذا البحث يتفق الباحث مع الدراسات السابقة التى ترى أن قيام المراجع بتقديم خدمات أخرى غير خدمات المراجعة لعملائه تفوق أتعابها أتعاب عملية المراجعة الأساسية أكثر تعرضا لفقد استقلاله. لان تقديم مثل هذه الخدمات سوف يخلق ارتباطا اقتصاديا بين المراجع وعميله. كما أنه يخلق تناقضا فى المصالح قد يؤدى بالمراجع الى مساعدة الادارة على التلاعب فى رقم الأرباح. بناءا على ذلك يقدم الباحث الفرض الاحصائى الثانى على النحو التالى:

الفرض الأصلى:

هناك ارتباط معنوى موجب بين ارتفاع نسبة الأتعاب التى يحصل عليها المراجع من العميل عن خدمات غير خدمات المراجعة واحتمالات قيام الإدارة بالتلاعب فى رقم الارباح.

الفرض البديل :

لا يوجد ارتباط بين ارتفاع نسبة الأتعاب التى يحصل عليها المراجع من العميل عن خدمات غير خدمات المراجعة واحتمالات التلاعب فى رقم الأرباح.

وحيث أنه لا توجد بيانات عن حجم الأتعاب التى يحصل عليها المراجعون من عملائهم وتصنيفها الى أتعاب مراجعة وأتعاب عمليات أخرى. فسوف يتم قياس هذا المتغير باعتباره متغير وصفى ، تكون قيمته واحد صحيح إذا كان

الحجم النسبى للأتعاب عن خدمات غير خدمات المراجعة أعلى من الحجم النسبى للأتعاب عن عمليات المراجعة الأساسية. وتكون قيمته صفر إذا كان الحجم النسبى للأتعاب عن خدمات غير خدمات المراجعة أقل من الحجم النسبى للأتعاب عن عمليات المراجعة الأساسية.

تقدير المراجع للمسئولية القانونية

يرى الباحث أن المسئولية القانونية تعتبر من أهم العوامل التى تؤثر على جودة عملية المراجعة ، حيث أن ارتفاع تكاليف المسئولية القانونية فى شكل تعويضات للأطراف الأخرى أو مصاريف قضائية سوف يفرض على المراجعين ضرورة الاهتمام بمستوى جودة الأداء المهنى لمهامهم. وتنقسم المسئولية القانونية للمراجع الى مسئولية مدنية ومسئولية جنائية ومسئولية تأديبية. حيث تتمثل المسئولية المدنية فى ما قد يحكم به على المراجع من تعويضات لصالح العميل لما قد يصيبه من ضرر بسبب تقرير المراجع وتسمى مسئولية عقدية ، أو لصالح الأطراف الأخرى التى قد يصيبها الضرر من جراء الاعتماد على تقرير المراجعة وتسمى مسئولية تقصيرية ، وبصفة عامة يتطلب تحقق المسئولية المدنية ضرورة إقامة العلاقة بين الضرر الذى أصاب العميل أو الطرف الأخر وتقرير المراجعة. أما المسئولية الجنائية فتتمثل فى بعض الأمور التى أعتبر المشرع أن ارتكاب المراجع لها يعد بمثابة جريمة ، وقد حددها القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بشأن شركات المساهمة والتوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة فى ثلاثة أمور هى: جريمة إثبات بيانات كاذبة فى نشرات اكتتاب الاسهم والسندات ، وجريمة وضع تقرير كاذب ، وجريمة مساعدة العميل على التهرب من الضرائب. أما المسئولية التأديبية فتتمثل فى الاجراءات العقابية التى يمكن أن تتخذها الجهات التنظيمية المشرفة على المهنة ضد المراجع من جراء اخلاله بقواعد السلوك المهنى. ومن الجدير

بالذكر أن كل مسئولية قانونية سوف يتبعها مسئولية تأديبية لكن ليس بالضرورة أن يتبع المسئولية التأديبية مسئولية قانونية، لذلك يتفق الباحث مع الدراسات السابقة على أن اهتمام المراجع بالمسئولية المدنية والجنائية يكون أكبر من اهتمامه بالمسئولية التأديبية.

وعلى الرغم من كفاية النصوص القانونية المتعلقة بالمسئولية القانونية للمراجع فى الدول النامية ومنها جمهورية مصر العربية إلا أن هذا المتغير ما زال غير فعال في تحسين جودة عملية المراجعة فى الدول النامية حيث لا توجد أى مؤشرات عن حجم التكاليف المتعلقة بالمسئولية القانونية. على العكس من ذلك نجد أن هذا المتغير فعال جدا فى الدول المتقدمة ، ففى الولايات المتحدة الأمريكية بلغت التكاليف القانونية فى عام ١٩٩١ التى تحملتها شركات المراجعة الستة الكبرى مبلغ ٤٧٧مليون دولار ارتفعت الى ٣٠ بليون دولار فى عام ١٩٩٢ (Arens and lobbecke , 1997 P106). لذلك تعتبر المسئولية القانونية من العناصر الهامة في دالة هدف المراجع والتى سوف يسعى الى تعظيمها عن طريق تحسين جودة الأداء المهنى لمهامه لتجنب ما قد ينتج من تكاليف مقابل المسئولية القانونية.

بناءا على ما سبق يمكن القول أن تقدير المراجع لمسئوليته القانونية سوف يفرض عليه ضرورة تحسين جودة عملية المراجعة. وبالإشارة الى ما سبق ذكره من أن هناك اتفاق بين الباحثين على أن جودة عملية المراجعة سوف تحد من ممارسات الادارة الخاصة بالتلاعب فى رقم الأرباح لذلك يقدم الباحث الفرض الإحصائى الثالث على النحو التالى:

الفرض الأصلى:

مع ثبات العوامل الأخرى يوجد ارتباط معنوى سالب بين تقدير المراجع للمسئولية القانونية ومحاولات الادارة التلاعب فى رقم الأرباح.

الفرض البديل:

مع ثبات العوامل الأخرى لا يوجد ارتباط بين تقدير المراجع للمسئولية القانونية ومحاولات الادارة التلاعب فى رقم الأرباح

وسوف يتم قياس هذا المتغير أيضا باعتباره متغير وصفى تكون قيمته واحد صحيح إذا كان المراجع يقدر حجم المسئولية القانونية المتوقعة نتيجة عدم اكتشاف الممارسات الخاصة بالتلاعب فى رقم الأرباح ، وصفر إذا كان المراجع لا يقدر حجم المسئولية القانونية المتوقعة.

٤-١-٣. تجميع البيانات:

تمشيا مع هدف الدراسة التطبيقية وكما ذكر الباحث فى الجزء الخاص بحدود البحث يستخدم الباحث استمارة الاستبيان بهدف معرفة آراء عينة البحث عن العوامل المؤثرة فى موقف المراجع من الممارسات المحاسبية التى تتخذها الإدارة للتأثير على رقم صافى الربح ووسائل الكشف عن هذه الممارسات. وقد تم إعداد إستمارة الاستبيان بإعطاء فكرة لمفردات العينة عن مشكلة البحث لتوضيح المقصود بإدارة الأرباح والممارسات المحاسبية الخاصة بها. ثم تلى ذلك مجموعة من الأسئلة عن دوافع الإدارة للتأثير على رقم الأرباح والوسائل التى يمكن استخدمها لاكتشاف الممارسات المحاسبية التى تهدف إلى التأثير على رقم الأرباح. وأخير الجزء المتعلق بالهدف الأساسى للبحث وهو مجموعة أسئلة متعلقة بالعوامل التى تؤثر فى موقف المراجع من الممارسات التى تطبقها الإدارة للتأثير على رقم الأرباح وهذه المجموعة من الأسئلة هى المرتبطة بفروض البحث.

٤-١-٤. عينة البحث:

حاول الباحث الحصول على عينة ممثلة للوسط المهنى فى جمهورية مصر العربية ومبدئيا رأى أن تكون العينة مكونة من المجموعات الأربعة التالية:

المجموعة الأولى: عينة من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات كممثل للفكر الأكاديمي فى جمهورية مصر العربية.

المجموعة الثانية: عينة من المحللين الماليين العاملين بأقسام الائتمان والمسئولين عن صناديق الاستثمار بالبنوك المصرية كممثلين لمستخدمى المعلومات المحاسبية المنشورة.

المجموعة الثالثة: عينة من المد راء الماليين ورؤساء أقسام المحاسبة فى الشركات المساهمة كممثل لمتخذى قرار إدارة الأرباح.

المجموعة الرابعة: عينة من المراجعين الخارجيين للشركات المساهمة كممثل لمتخذى القرار بالكشف والتقرير عن ممارسات إدارة الأرباح.

لكن بعد صياغة أسئلة استمارة الاستبيان رأى الباحث استبعاد مجموعة المراجعين الخارجيين وكذلك مجموعة مد راء الشركات المساهمة. حيث رأى الباحث أن إجاباتهم لن تكون موضوعية ، فلن يقر المديرين أنهم يطبقون ممارسات معينة للتأثير على رقم الأرباح لتحقيق مصالحهم الشخصية ولن يقر المراجعين بأنهم يساعدون الإدارة أو يسمحون لها بذلك خوفا من فقد عقودهم مع الشركات.

لذلك رأى الباحث أن يقتصر فى توزيع استمارة الاستبيان على المجموعة الأولى والمجموعة الثانية فقط حتى تكون إجاباتهم موضوعية قدر الإمكان. وقد بلغ عدد الاستمارات التى قام الباحث بتوزيعها مأتى استمارة استبيان وتلقى الباحث مائة وست وخمسون استمارة تم استبعاد ثمان عشر استمارة لعدم اكتمال البيانات بها وبذلك اقتصر التحليل على مائة وثمان وثلاثون استمارة كما هو موضح بالجدول رقم(١)

جدول رقم (١)

بيان بعدد الاستمارات التى تم توزيعها والاستمارات الواردة للباحث

عدد الاستمارات الموزعه	عدد الاستجابات	معدل الاستجابة	استمارات مستبعدة	العدد النهائى	معدل الاستجابة الصحيحة الى عدد الاستجابات
٢٠٠	١٥٦	%٧٨	١٨	١٣٨	%٨٨,٥

٤-٢. نتائج الدراسة التطبيقية:

قام الباحث بتفريغ بيانات الاستمارات المستلمة وتم تشغيلها على الحاسب الآلى باستخدام برنامج SPSS وبإجراء تحليل الإنحدار والإرتباط بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة جاءت النتائج على النحو التالى:

٤-٢-١. النموذج:

جاء النموذج على النحو التالى

$$y = .813 + -.135x1 + 0.179x2 + -0.430x3$$

حيث

y ترمز إلى موقف المراجع من الممارسات المحاسبية التى تطبقها الإدارة للتأثير على رقم صافى الأرباح كدالة للمتغيرات الثلاثة المستقلة

x1 ترمز إلى المتغير المستقل الأول وهو حجم مكتب المراجعة

x2 ترمز إلى المتغير المستقل الثانى وهو الحجم النسبى لأتعاب الخدمات الأخرى غير خدمات المراجعة الأساسية التى يحصل عليها المراجع من العميل

x3 ترمز إلى المتغير المستقل الثالث وهو تقدير المراجع للمسئولية القانونية.

وقد جاءت قيمة R لهذا النموذج تساوى ٠,٦٠٤ وهذا يعنى أنه على الأقل ٦٠% من سلوك المراجع تجاه الممارسات المحاسبية التى تطبقها الإدارة للتأثير

على رقم صافى الأرباح يرجع إلى المتغيرات الثلاثة المذكورة أما الباقى فيرجع إلى متغيرات أخرى.

٤-٢-٢. معاملات الارتباط:

جاءت معاملات الارتباط بين موقف المراجع من الممارسات المحاسبية التى تطبقها الإدارة للتأثير على رقم صافى الأرباح وكل من المتغيرات المستقلة الثلاثة ، حجم مكتب المراجعة وتقديم المراجع لخدمات غير خدمات المراجعة وتقدير المراجع لمسئوليته القانونية ، على التوالى كما يلى:

(سالب ٠,٣١٣، موجب ٠,٣٩٨ ، سالب ٠,٥٤٣)

جميع معاملات الإرتباط ذات دلالة معنوية إحصائيا عند مستوى ٠,٠١.

٤-٢-٣. قيم t :

جاءت قيم t للمتغيرات الثلاثة على التوالى كما يلى:

(سالب ٢,١٠٢ ، موجب ٢,٥٥٠ ، سالب ٥,٩٤٠)

المتغير الأول ذو دلال معنوية عند مستوى .٠٣٧ ، والثانى ذو دلالة معنوية عند مستوى .٠١٢ ، والثالث ذو دلالة معنوية عند مستوى ٠,٠٠٠.

٤-٢-٤. اختبار الفروض:

فيما يتعلق بالفرض الأول،

أثبتت الدراسة التطبيقية وجود علاقة عكسية بين حجم مكتب المراجعة واحتمال عدم اكتشاف الممارسات المحاسبية التى تطبقها الإدارة للتأثير على رقم صافى الأرباح. بمعنى أن الشركات التى يراجع حساباتها مكاتب مراجعة كبيرة لا تستطيع أن تخدع المراجع وإذا وجدت ممارسات محاسبية تهدف إلى التأثير على رقم صافى الأرباح فسوف يكون ذلك بمساعدة المراجع. وهذا يعنى صحة الفرض الاحصائى الأصلى الأول بأن حجم مكتب المراجعة له علاقة عكسية باحتمال عدم اكتشاف الممارسات المحاسبية التى تهدف إلى التأثير على رقم

صافى الأرباح، ورفض الفرض البديل بعدم وجود علاقة بين حجم مكتب المراجعة وإمكانية اكتشاف الممارسات المحاسبية التى تهدف إلى التأثير على رقم صافى الارباح. وتتفق هذه النتيجة مع نتائج الدراسات السابقة فى الدول المتقدمة.

فيما يتعلق بالفرض الثانى،

أثبتت الدراسة التطبيقية أن هناك علاقة موجبة بين قيام المراجع بتقديم خدمات غير خدمات المراجعة لعملائه وقيام الإدارة بتطبيق ممارسات للتأثير على رقم صافى الأرباح. إن ذلك يعنى أن المراجع عندما يقوم بتقديم خدمات غير خدمات المراجعة سوف يساعد الإدارة على تطبيق الممارسات المحاسبية التى تهدف إلى التأثير على رقم الأرباح وبالتالى لن يقرر عنها خوفا من فقد عقود الخدمات الأخرى المربحة بالنسبة له. بذلك فهو يشترك مع الإدارة فى خداع المستثمرين والملاك والأطراف الأخرى. وذلك يؤكد صحة الفرض الأصلى الثانى بوجود علاقة موجبة بين قيام المراجع بتقديم خدمات أخرى غير خدمات المراجعة وقيام الإدارة بالتلاعب فى رقم الأرباح.

فيما يتعلق بالفرض الثالث:

أثبتت الدراسة أيضا أن تقدير المراجع لمسئوليته القانونية سوف يجعله يحاول الحد من ممارسات الإدارة الخاصة بالتأثير على رقم صافى الأرباح خوفا من تعرضه للمسئولية القانونية. وبناءا على ذلك يتم قبول الفرض الأصلى الثالث بوجود علاقة عكسية بين تقدير المراجع لمسئوليته القانونية وقيام الإدارة بتطبيق ممارسات محاسبية للتأثير على رقم صافى الأرباح حيث تستدعى المصلحة الذاتية للمراجع فى هذه الحالة ضرورة منع الإدارة من تطبيق الممارسات الخاصة بالتأثير على رقم صافى الأرباح أو التقرير عن هذه الممارسات.

٤-٢-٥. نتائج أخرى:

إلى جانب النتائج الأساسية للدراسة والتى سبق عرضها توصل الباحث إلى نتائج أخرى إضافية أهمها:

١. هناك شبه إجماع تقريبا بين مفردات العينة على أن دوافع الادارة لتطبيق ممارسات محاسبية للتأثير على رقم صافى الأرباح تتلخص فى محاولة الإدارة تعظيم منافعها الذاتية فى المقام الأول.

٢. يمكن الكشف عن ممارسات الإدارة الخاصة بالتلاعب فى رقم الأرباح عن طريق فحص المخصصات التى تقوم الإدارة بتكوينها ومراجعة أثر تغيير السياسات المحاسبية على رقم الأرباح. وكذلك عن طريق الربط بين الأرقام المحاسبية المعدة على أساس التدفق النقدى والأرقام المحاسبية التى تقدمها الإدارة على أساس الاستحقاق.

٥. الخلاصة والتوصيات ببحوث جديدة

تشير النتائج العامة لهذا البحث إلى أن الإدارة فى الشركات المساهمة المصرية تمارس تطبيق ممارسات محاسبية معينة للتأثير على رقم صافى الأرباح لتحقيق مصالحها الذاتية. وهذا يتفق مع الدراسات السابقة فى هذا المجال (أنظر على سبيل المثال أبو الخير ١٩٩٧ ، ١٩٩٩). والجديد فى الدراسة الحالية هو الربط بين سلوك الإدارة الخاص بمحاولة التأثير على رقم صافى الأرباح وموقف المراجع تجاه ذلك. وقد قدمت الدراسة دليلا استقرائيا من البيئة المصرية على أن المراجع يساعد الإدارة على تطبيق ممارسات التأثير على رقم الأرباح خصوصا إذا كان يقدم لها خدمات غير خدمات المراجعة الأساسية المتمثلة فى إبداء رأى فنى على مدى صدق وعدالة عرض القوائم المالية. وقدمت الدراسة أيضا دليلا على أن تقدير المراجع لمسئوليته القانونية قد يغير موقف المراجع ويجعله يحاول منع الإدارة من تطبيق ممارسات محاسبية للتأثير

على رقم صافى الأرباح. كما قدمت الدراسة دليلا على أن مكاتب المراجعة الكبيرة لديها القدرة على اكتشاف الممارسات المحاسبية التى تطبقها الادارة للتأثير على رقم صافى الارباح. ولذلك فإن الباحث يوصى بما يلى:

١. ضرورة تفعيل دور المسئولية القانونية للمراجع ، ففى دراسة سابقة للباحث أثبت أن النصوص القانونية المتعلقة بمسئولية المراجع فى جمهورية مصر العربية كافية لتحسين جودة خدمات مهنة المحاسبة والمراجعة لكنها غير معمول بها (مبارك ، ٢٠٠٠).

٢. ضرورة مطالبة الشركات المساهمة المصرية بالإفصاح عن حجم أتعاب المراجعة مصنفة إلى أتعاب عن عمليات المراجعة الأساسية وأتعاب الخدمات الأخرى. وإن كان الإفصاح عن مبلغ الأتعاب سوف يكون غير مرغوب فيمكن على الأقل الإفصاح عن نسبة الأتعاب مقابل خدمات المراجعة الأساسية ونسبة الأتعاب مقابل الخدمات الأخرى الى الأتعاب الكلية بحيث يكون الإفصاح فى شكل نسب وليس أرقاما.

٣. ضرورة إجراء المزيد من البحوث فى هذه المنطقة البحثية التى تعتبر منطقة جديدة وتحتاج إلى مزيد من البحوث مثل:

- دراسة دوافع الإدارة للتأثير على رقم صافى الأرباح ووسائل السيطرة عليها.
- دراسة وتحليل الأساليب التى تتبعها الإدارة للتأثير على رقم صافى الأرباح.
- دراسة وتحليل العوامل التى تؤدى إلى تحسين جودة عملية المراجعة بما يساعد المراجع على الكشف عن ممارسات الإدارة الخاصة بالتأثير على رقم الأرباح.

- كيفية تفعيل دور المعايير المهنية سواء معايير المحاسبة أو المراجعة للحد من ممارسات الإدارة الخاصة بالتلاعب فى رقم الأرباح وتدعيم موقف المراجع للكشف عن هذه الممارسات.

المراجع

أولا: مراجع باللغة العربية

أبو الخير، مدثر (١٩٩٧) "تقدير مدى تدخل الإدارة فى تقرير الأرباح السنوية المنشورة من خلال مرونة تطبيق أساس الاستحقاق المحاسبى" (نموذج مقترح). **المجلة المصرية للدراسات التجارية** ، جامعة المنصورة ، المجلد الحادى والعشرون ن العدد الثالث.

------ (١٩٩٩) "إدارة الربح المحاسبى فى الشركات المصرية دليل ميدانى من التغيرات فى أرصدة المخصصات بالقوائم المالية". **التجارة والتمويل** ، المجلة العلمية لكلية التجارة جامعة طنطا العدد الثانى.

مبارك، الرفاعى (٢٠٠٠) "تحليل العوامل المؤثرة على جودة خدمات مهنة المحاسبة والمراجعة ، دراسة تطبيقية على جمهورية مصر العربية". **التجارة والتمويل**، المجلة العلمية لكلية التجارة جامعة طنطا ملحق العدد الثانى.

ثانيا: مراجع باللغة الإنجليزية:

Antle, R. (2002) " The Crisis in Financial Reporting" **The Saxe Lectures in accounting.** Available at http://newman.baruch.cuny.edu/digital/saxe/saxe_2002

Arens , A . and J. Loebbecke,. (1997) "**Auditing , An Integrated Approach** " Prentice Hall, Inc. Seventh Edition , 1997.

Baker, T. (1999) " options Reporting and the political Costs of CEO pay". **Journal of Accounting, Auditing and Finance 14**: 125 – 145.

Baker, T., D. Collins, A. Reitenga. (2002) " Stock Option Compensation and Earnings Management Incentives". **Working Paper.**

Becker, C.L., M.L. deFond, J. Jiambalvo, and K. R. Subramanyam. (1998) " The Effect of Audit Quality on Earnings Management". **Contemporary Accounting Research 15 :** 1 - 24.

Burilovich, L., (1997) "Auditor's Influence on earnings Management: Evidence from the Alternative Minimum Tax, **Journal of Applied Business Research** , Spring.

Chambers, R., (1999) " The Poverty of Accounting Disclosure" **Abacus,** October.

Colbert, G., (1998) " The Association Between Auditor Quality and Auditor Size: An Analysis of Small CPA Firms" **Journal of Accounting, Auditing and Finance,** Spring.

Davidson, R., (1993) " A Note of the Association Between Audit Firm Size and Audit Quality" **Contemporary Accounting Research,** Spring.

De Angelo, H., L.DeAngelo, and A. P. Sweeney. (1994) "Accounting Choice In Troubled Companies" **Journal of Accounting and Economics 10:** 193 – 225.

Dechow, P. M., and D. J. Skinner. (2000) "Earnings Management: reconciling the Views of Accounting Academics, Practitioners, and Regulators". **Accounting horizons 14 (June):** 235 – 250.

DeFond, M., (1993) " Factors related to Auditor-Client Disagreements Over Income-Increasing Accounting Methods" **Contemporary Accounting research,** Spring.

Day, R., (1993) " Auditing Standards, Legal Liability, and Auditor Wealth " **The Journal of Political Economy,** October.

Ebrahim, A. (2001) "Auditing Quality, Auditor Tenure, Client Importance, and Earnings Management: An Additional Evidence" **Working Paper, Rutgers University.**

Erickson, M., and S. Wang. (1999) "Earnings Management by Acquiring Firms in Stock for Stock mergers". **Journal of Accounting and economics 27** : 149 – 176.

Financial Accounting Standards Board (FASB). (1995) "**Statement of financial Accounting Standards No.123: Accounting for Stock-Based Compensation".** Norwalk, CT: FASB.

Francis, J. (1999) " The Role of Big 6 Auditors in the Credible reporting of Accruals, **Auditing: A Journal of Practice & Theory,** Fall.

Frankel, R. M. Johnson., and K. Nelson. (2001) "Audit Independence and earnings Quality" **Working Paper, Stanford, Graduate School Of Business.**

Hamburger, T. and C. Whelan. (2002) " Stock-Options for Tries to Ride Momentum" **Wall Street Journal (August 6):** A4.

Healy, P.M., and J. M. Wahlen. (1999) "A Review of the earnings Management literature and its Implications for Standard Setting" **Accounting Horizons 13:** 365 – 383.

Hirst, E., (1994) " Auditing sensitivity to Earnings Management" **Contemporary Accounting research,** Fall.

Jones, J. J. (1991) "Earnings management During Import Relief Investigation". **Journal of Accounting Research 29**: 193 – 228.

Klein, A. (2000) 'Audit Committee, Board of Director Characteristics, and earnings Management", ***SSRN Paper Collection Series*** http://www.ssm.com/paper.taf?abstract_id=246674.

Lennox, C. "(1999) "Audit Quality and Audit Size: An Evaluation of Reputation and deep Pockets Hypotheses" Journal pf Business Finance and Accounting, September / October.

Levitt, A. (2000) " Renewing the Covenant With Investors" **Remarks Delivered at the NYU Center for Law and Business, May 10.**

Magrath, L and L, Weld (2002) "Abusive Earnings Management and Early Warning Signs". http://www.nysscpa.org/cpajournal/2002/0802/features/f085002.htm

Matsumoto, D. (1999). " management's Incentives to guide analysts' Forecasts" . **Working Paper, University of Washington.**

McNichols, M. (2000) " Research design issues In earnings Management Studies". **Journal of Accounting and Public Policy 19 (4/5):** 313 – 345.

Murphy, k.J,(1999) " Exectuive Compensation, In Orley Ashenfelter and David Card (eds.)" **Handbook of Labor Economics,** Vol. 3 (North Holland).

Nelson, K., R. Frankel, and Marilyn, F. (2001) "Relation Between Auditors' Fees and non-Audit Services and Earnings Management" GSB Research **paper # 1696.** http://www.gsb.stanford.edu/news/research/acctg.

Palmrose, Z-V. (1999) " Empirical Research on Auditor Litigation: Considerations and Data" **Studies in Accounting Research # 33.** American Accounting Association; Sarasota, FL.

Perry, T. and M. Zenner.(2001) " Pay for performance? Government regulation and the Structure of Compensation Cntracts" **Journal of Financial Economics 62,** 453 – 488.

Reghunaandan, K., Sankaraguruswamy, S. and Whisenant, J.S. (2001) 'The Information Content of Internal Control Related Matters Noted During and Audit in Form 8-K Filings of Auditor realignments and Relation to Auditor Resignations', ***SSRN Paper Collection Series*** http://www.ssm.com/paper.taf?abstract_id=25981

Reitenga, A., Buchheit, S., Yin, Q. and T. baker. (20002) " CEO Bonus Pay, Tax policy, and Earnings Management". **Journal of The American taxation Association (forth coming).**

Schroeder, M. (2001). " deals & Deal Makers: new Rule on Disclosure of Options Helps Shareholders, Changes Accounting Rules" **Wall Street Journal** (December 21): C133.

Shafer, W.E., Morris, R.E. and Ketchand, A.A. (2001) 'The Effects of Formal Sanctions on Auditor Independence' **Journal of Accountancy**, 191 : 204.

Teoh, S. H., H. Welch, and T. J. Wong. (1998a) " Earnings Management and the Long-Run Market Performance of Initial Public offerings". **Journal of finance 53**: 1935 – 1974.

_____ (1998b) "Earnings Management and The Underperformance of Seasoned public Offerings". **Journal of financial Economics 50**: 63 – 99.

Tie, R., (1999) " Concerns Over Auditing Quality Complicate the Future of Accounting" **Journal of Accountancy,** December.

U.S. Securities and Exchange Commission (SEC). (1992). "Release No.33-6962 9 (October 16, 1992), as Corrected in Release No, 33-6966 (November 9,1992).

_____(1993). Release No. 33-7009 (August 6, 1993).

Wall Street Journal (WSJ). (2002)" FASB to review Ways to Expense Options" (August 9).

ملحق البحث رقم (١)

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة طنطا

كلية التجارة

قسم المحاسبة والمراجعة

استمارة استبيان

لقد اصبح مستقرا فى الفكر المحاسبى أن الإدارة تستطيع التأثير على رقم صافى الربح من خلال استخدامها للتقدير الشخصى فى بعض الأمور المرتبطة بإعداد القوائم المالية مثل تقدير المخصصات أو توقيت الاعتراف بالإيرادات والمصروفات وكذلك عند اختيار السياسات المحاسبية. وعندما تسعى الإدارة للتأثير على رقم صافى الربح فإن ذلك يكون بغرض تحقيق بعض المصالح الخاصة بها وقد يكون على حساب الملاك والأطراف الأخرى. وحيث أن المراجع يعتبر وكيلا عن الملاك والاطراف الأخرى لإبداء رأى فنى عن مدى صدق وعدالة عرض القوائم المالية فمن المفترض أن يقوم المراجع بالكشف عن ممارسات الادارة الخاصة بالتأثير على رقم صافى الأرباح ويقرر عنها. الا أن هذا الدور المفترض للمراجع أصبح محل شك ، ويرى البعض أن المراجع يساعد الادارة فى عملية التأثير على رقم صافى الربح ، بينما يرى البعض الآخر أن الإدارة تخدع المراجع عندما ترغب فى التأثير على رقم صافى الربح. وفى محاولة لاستطلاع أراء الوسط المهنى فى جمهورية مصر العربية حول موقف المراجع من الممارسات التى تقوم بها الإدارة للتأثير على رقم صافى الربح ، يقوم الباحث بإعداد بحث بعنوان:

دور المراجع فى الرقابة على جودة الأرقام المحاسبية المنشورة بالتطبيق على رقم صافى الربح

وحيث انه لا يمكن استكمال هذا البحث بدون تعاونكم معنا. فاننا نأمل فى الحصول على آرائكم وأفكاركم حول موضوع البحث من خلال الاجابة على الأسئلة الواردة فى استمارة الاستبيان المرفقة واضافة ما ترونه مناسبا من تعليقات لخدمة أغراض البحث.

ولسيادتكم خالص الشكر وعظيم التقدير على حسن تعاونكم معنا لاتمام هذا البحث.

الباحث

الرجا من سيادتكم قراءة كل عبارة ووضع علامة فى الخانة التى ترى أنها مناسبة لرأيكم:

العبارة	أوافق	لا أوافق	لا اعلم
١. تسعى الإدارة الى التأثير على رقم صافى الربح لتحقيق أهداف خاصة بها.			
٢. تسعى الإدارة عادة إلى التقرير عن رقم صافى ربح يتفق مع ما يتوقعه المحللين الماليين والمستثمرين.			
٣. تستدعى مصلحة الإدارة التقرير عن رقم صافى ربح مرتفع فى حالات معينة مثل:			
إذا كان تقويم اداء الادارة يتم على أساس صافى الارباح			
إذا كانت مكافآت الإدارة تتحدد كنسبة من صافى الأرباح			
إذا كانت الشركة تخطط للتحول إلى إكتتاب عام			
إذا كانت الشركة تخطط لإصدار أسهم لزيادة راس المال			
إذا كانت الشركة تخطط لإصدار سندات			
إذا كانت الشركة تخطط للحصول على قرض من المؤسسات المالية.			
٤.تستدعى مصلحة الإدارة التقرير عن رقم صافى ربح منخفض فى حالات معينة مثل:			
عند تحديد الربح الضريبى			
عند التعرض لإحتمالات تحمل تكاليف سياسية			
عندما تتولى الإدارة مهام إدارة الشركة لأول مرة خلفا لإدارة سابقة			
قبل ممارسة حقوقها فى شراء أسهم بسعر مخفض حصلت عليها كمكافآت			

٥. تلجأ الإدارة عمدا إلى التأثير على رقم صافى الأرباح عن طريق: التلاعب فى اسس الإعتراف بالإيرادات التلاعب فى أسس الإعتراف بالمصروفات التطبيق الخاطئ لمفهوم الأهمية النسبية استخدام التقدير الشخصى فى بعض الأمور الخاصة بتحديد صافى الربح ٦. يجب على المراجع أن يكتشف ممارسات الإدارة للتأثير على رقم صافى الربح ٧. من أهم المؤشرات على قيام الإدارة بالتأثير على رقم الربح ما يلى: عدم اتفاق التدفقات النقدية مع رقم الأرباح عدم وجود هدف واضح لعمليات الاندماج والسيطرة الاتفاق التام بين رقم صافى الربح وتوقعات المحللين الماليين والمستثمرين الاتفاق التام لمعدل الربح مع معدل النمو المتوقع الاتفاق التام بين رقم صافى الربح وأرباح العام الماضى ٨. يستطيع المراجع اكتشاف الممارسات التى تطبقها الإدارة للتأثير على رقم صافى الربح عن طريق: دراسة وتحليل العلاقة بين الأرقام المحاسبية وفقا لأساس الاستحقاق ووفقا للأساس النقدى دراسة وتحليل رقم المخصصات ٩. تتمكن الإدارة من التأثير على رقم صافى الربح عندما تتعامل			

مع مكاتب مراجعة صغيرة الحجم ١٠. تتمكن الإدارة من التأثير على رقم صافى الربح إذا كانت تحصل على خدمات غير خدمات المراجعة تفوق أتعابها أتعاب عملية المراجعة الأصلية. ١١. لا تستطيع الادارة التأثير على رقم صافى الربح إذا كان المراجع يقدر مسئوليته القانونية ١٢. مكاتب المراجعة الكبيرة تمتلك من النظم والسياسات والأفراد ما يمكنها من اكتشاف ممارسات الإدارة الخاصة بالتأثير على رقم صافى الأرباح ١٣. اكتشاف المراجع للممارسات المحاسبية الخاصة بالتأثير على رقم الأرباح لا يعنى بالضرورة التقرير عنه أو مطالبة الإدارة بتصحيحها. ١٤. تستطيع مكاتب المراجعة الكبيرة أن تقدم لعملائها خدمات غير خدمات المراجعة دون أن يؤثر ذلك على استقلالها أو موضوعية قرارها. ١٥. احتمالات تعرض المراجع للمسئولية القانونية نتيجة تقديمه تقرير مراجعة غير مناسب من العوامل التى تجعل المراجع يعمل على اكتشاف ممارسات التأثير على رقم الأرباح والتقرير عنها. ١٦. القرار النهائى للمراجع بالتقرير عن الممارسات المحاسبية التى تطبقها الإدارة للتأثير على رقم صافى الأرباح يتوقف على تأثير هذا القرار على المصلحة الشخصية للمراجع.			

ملحق البحث رقم (٢)

نتائج تشغيل البيانات على الحاسب الآلى

Descriptives

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
Y	138	.00	1.00	.7391	.44071
X1	138	.00	1.00	.5145	.50161
X2	138	.00	1.00	.6522	.47802
X3	138	.00	1.00	.2826	.45191
Valid N (listwise)	138				

Regression

Variables Entered/Removed[b]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	X3, X1, X2	.	Enter

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: Y

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.604[a]	.365	.351	.35517

a. Predictors: (Constant), X3, X1, X2

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	9.705	3	3.235	25.644	.000[a]
	Residual	16.904	134	.126		
	Total	26.609	137			

a. Predictors: (Constant), X3, X1, X2

b. Dependent Variable: Y

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.813	.075		10.772	.000
	X1	-.135	.064	-.154	-2.102	.037
	X2	.179	.070	.194	2.550	.012
	X3	-.430	.072	-.441	-5.940	.000

a. Dependent Variable: Y

Correlations

Correlations

		Y	X1	X2	X3
Y	Pearson Correlation	1	-.313**	.398**	-.543**
	Sig. (2-tailed)	.	.000	.000	.000
	N	138	138	138	138
X1	Pearson Correlation	-.313**	1	-.314**	.223**
	Sig. (2-tailed)	.000	.	.000	.008
	N	138	138	138	138
X2	Pearson Correlation	.398**	-.314**	1	-.353**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.	.000
	N	138	138	138	138
X3	Pearson Correlation	-.543**	.223**	-.353**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	.008	.000	.
	N	138	138	138	138

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).